تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية
دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا
في كلية الشريعة بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

محمد بن حسن الزهراني

١٤٢٨هـــ ـــ ٢٠٠٧م

المستخلص: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن عدم تحديد مفهوم "تأصيل الاقتصاد الإسلامي" داخل شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى كان لـه أثـر سلبي على عملية تنمية حقل الاقتصاد الإسلامي. ومن ثم فإن الدراسة تسعى إلى الكشف على التصورات التي كانت تقف خلف عملية التأصيل والآثار السلبية التي نتجت عنها.

المقدمة

يعد البحث العلمي القوى المحركة والدافعة لنمو المعارف العلمية، وذلك لما لـه مـن دور في تطوير النظريات داخل الحقول العلمية والاستجابة للتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع والحياة بمختلف مناحيها، ومن خلال ذلك تنجح المجتمعات والدول في تحقيق مزيد مـن التقـدم والمتجسد في مؤشرات ارتفاع الدخل الوطني ومعدلات النمو، بل وفي نشـر وسـيادة هويـات وثقافات المجتمع التي تغزو الأسواق المعرفية بنظريات علومها وتطبيقاتها التقنية فـي مجـالات الإدارة والاقتصاد والسياسة. ولهذه الأهمية العلمية والعملية يحظى البحث العلمي باهتمام كبيـر في الجامعات ومراكز البحث ولاسيما في الدول المتقدمة صناعياً ومعلوماتياً، فهو يعد أحد أهـم وظائف الجامعات، فالجامعات تقدم عبر كوادرها العلمية المؤسسة تأسيساً علمياً حقيقياً النظريات التي يتم تحويلها إلى تطبيقات عملية تؤدي إلى مزيد من الرفاهة المادية كما هي غايـة العلـوم الاقتصادية الإيديولوجية (= الرأسمالية + الماركسية وتفرعاتهما) وإلى مزيد من الحياة الطيبـة كما هي غاية الاقتصاد الإسلامي، ولعل من الجدير بالذكر بأن للبحث العلمي أدوارا أخرى مثـل تدعيم المنظومة الثقافية للأمة والشعوب من حيث الحفاظ على هويـة الأمـة وتعزيـز مكانتهـا العلمية، ومن ذلك التأصيل الإسلامي للعلوم بشقيها الطبيعي والاجتماعي.

ولقد استطاعت الجهود المخلصة للتأصيل الإسلامي أن تحافظ على الهوية الإسلامية من خلال بقاء الدور الحيوي والعضوي للوحي في بناء العلوم وتوظيف نتائجه – على اختلاف في الاجتهاد الفكري حول الكيفية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية، وهي تسعى إلى أن تقدم نظريات علمية تسهم في الرقي الإنساني حقيقة وليس كما هو الحال في توظيف الأيدلوجيات الرأسمالية للعلم ومن ذلك توظيف علم الاقتصاد للغنى والثروة لقيامه أصلا على ثقافة الصراع، ومن ذلك أيضا توظيف الهندسة الوراثية في مجالات غير أخلاقية ولا إنسانية، وكذلك توظيف لنتائج العلم في تطبيقات تهدد الكرامة الإنسانية بل تهدد بقاء الحياة البشرية.... ثم يقال لنا أن تلك العلوم موضوعية وتتسم بالحيادية ؟!!. ومن خلال تلك الجهود يحافظ العلم على كيان الأمة عبر تعليم ملتزم بالمذهبية الإسلامية ليقف حاجز صد لثقافة مادية منحرفة تريد الهيمنة والسيطرة، ويجسد ذلك كله قيام الجامعات في البلاد الإسلامية بإنشاء الأقسام الأكاديمية والبرامج التخصصية التي تؤصل الحقول العلمية تأصيلا إسلاميا لتنشئ جيلاً من المتخصصين المؤهلين المشبعين بمنهجية إسلامية.

- تجربة تحت مجهر الدراسة

ولعل تجربة جامعة أم القرى من التجارب التي سعت نحو التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد على مستوى الإجازة العلمية (= البكالوريوس) والدراسات العليا، حيث تم أولا زمنيا تأسيس شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، ثم تم إنشاء قسم الاقتصاد الإسلامي لمنح درجة الإجازة العلمية (= البكالوريوس) في التخصص.

ولقد أعلنت هذه التجربة عن نفسها في تصورات مختلفة لكيفية التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد، ومرت الشعبة بتصورات عدة والتي كان لها انعكاسات كبيرة سواء على مستوى تصميمات الخطط الدراسية في السنوات المنهجية أو على توجيه من اسميهم بالباحثين(= طلاب الدراسات العليا) أو على اتجاهات موضوعات الرسائل أو على مستوى منهجية البحث المستخدمة في معالجة تلك الموضوعات، ولعل التفسير لتلك الحالة من التعددية وانعكاساتها يكمن في دور أعضاء الهيئة التدريسية الذين أسهموا في الدفع بمسيرة الحقل في خطوط متعددة، وهذا بدوره يرجع إلى اختلاف الاهتمامات العلمية والعملية واتجاهات الموضوعات والتخصصات العلمية العامة والدقيقة، هذا إلى جانب التأثرات بالعلوم الاقتصادية الإيديولوجية سواء في النظرية أو المنهجية، إضافة إلى نوعية التعليم وما تركه من آثار واضحة على التصورات والأفكار لأعضاء الهيئة التدريسية.

- **مشكلة الدراسة**

يمكن التعبير عنها بأنها تجربة سبق العمل فيها النظر، فجاء تأسيس شعبة للدراسات العليا في تخصص الاقتصاد الإسلامي سابقاً للتحديد المفهومي ـ المنهجي للتأصيل الإسلامي للعلوم، ولهذا تم تداول عدد من التصورات داخل الشعبة وعلى مراحل متتالية وتم تبنيها من عدد من المشتغلين والباحثين، وكان لهذه التعددية غير المتفق عليها آثاراً مارست تأثيرها في العملية التنموية لحقل الاقتصاد الإسلامي.

- **أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور التقييمي للتجارب العملية لاسيما وأن الشعبة تعتبر من أحد أهم مصادر الإنتاج في حقل الاقتصاد الإسلامي ـ سابقا في حالة الرواج وبعملية إنعاش لحالة الكساد الكبير ـ، وفي ظل التنافسية العالمية في جانبها الثقافي لابد من تعزيز القدرة التنافسية، وذلك عبر عمليات التقييم.

وتكتسب عملية المراجعة هذه أهميتها أيضا من العوائد التي [يمكن للمسيرة العلمية في هذه الشعبة] أن تحققها مستقبلاً، ومن ذلك التعرف على الاتجاهات الفكرية التي كانت خلف الإدارة المعرفية لهذا الحقل، والوقوف على أوجه الخلل والقصور التي تسهم في إضعاف الدور المأمول لمنتجات هذه الشعبة في زيادة معدل النمو المعرفي والمنهجي، وفي تدويل هذه المنتجات، ومحاولة التنبيه إلى أهمية صياغة إستراتيجية لبناء منهجي ومعرفي لحقل جديد يمكن من خلاله الاستحواذ على حصة كبيرة من خارطة التنافس الحضاري.

ويزداد معدل أهمية هذه الدراسة بتمثل حالة الاقتصاد الإسلامي مستقبلاً علماً مستقلاً ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التي تنطلق من التأصيل الإسلامي.

ولهذا كله تستمد الدراسة أهميتها ولكونها الدراسة الأولى التي سيتم من خلالها القيام بتقييم علمي يمكن أن تمثل لإدارة العملية البحثية في هذا الحقل مدخلاً لصياغة إستراتيجية ورسم سياسة علمية تحقق الأهداف العليا وما يتفرع منها من أهداف مشتقة.

- **فرضية الدراسة**

أن عدم تحديد مفهوم التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد داخل الشعبة كان له أثر سلبي على عملية تنمية حقل الاقتصاد الإسلامي.

- **أسئلة الدراسة**

ـ ما هي التصورات التي كانت تقف خلف الكيفية لتأصيل إسلامي لعلم الاقتصاد؟

ـــ ما هي الآثار السلبية لغياب تحديد مفهوم التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد ومنهجيته؟

ـــ هدف الدراسة:

من الناحية العملية تهدف الدراسة إلى استنفار مجلس الشعبة وبعد مرور ذلك العـدد مـن السنوات في إدارة العملية البحثية وفق إجراءات إدارية نمطية، وتقاليد بحثيـة متوارثـة للقيـام بمهمة تسهم وبشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مشروع النهوض الحضاري الإسلامي. مهمة يتم التخطيط لها تخطيطا منهجيا ومعرفيا لا تترك للجهود الفردية، ولا تحتكر من قبل العضـوية في المجلس، لأن في الخارج من الرواد من يمكن أن يوسع من دائرة المشاركة في ذلـك الهـم الفكري، ويقلل من موقف الإدارة بمنهجية الصواب والخطأ.

أما الأهداف التي تسعى إليها الدراسة وفق التقليد العلمي، فهي:

ـــ التعرف على التصورات لتأصيل إسلامي لعلم الاقتصاد.

ـــ التعرف على الآثار التي نتجت بسبب تلك التصورات.

- حدود الدراسة

الموضوعية ـــ ستركز الدراسة جهدها البحثي في قـراءة مسـطورة وغيـر مسـطورة لتصورات التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وما تفرع عنها تطويرا وبلورة، دون عمق رأسـي لنقد تلك التصورات.

المكانية: حيث ستعمل الدراسة داخل حدود الشعبة بما اشتملت عليه مـن أعضـاء الهيئـة التدريسية والباحثين في الشعبة.

وبناء على كل ذلك جاءت الدراسة في فقرتين رئيسيتين، تناولت الدراسة في الفقرة الأولى التعريف بنشأة الشعبة تاريخاً وموضوعاً، وتحدثت الفقـرة الثانيـة عـن تصـورات التأصـيل الإسلامي لعلم الاقتصاد.

أولاً - التعريف بنشأة الشعبة

لقد قدمت تجربة الشعبة في مجال التأصيل الإسلامي لأحـد أهـم الفـروع مـن العلـوم لاجتماعية (الاقتصاد) منتجات عديدة جعلتها تجربة صالحة للتحليل العلمي وفرصـة لمراجعـة عامة عن التطورات المنهجية تتزامن مع المطالب عن تطوير التعليم الجامعي عبـر الاعتمـاد الخارجي حيث التركيز على تحسين نوعية التعليم سواء للتخلص من أوجـه القصـور المسـببة لتدني الأداء التعليمي، والبحثي أو استجابة للتحديات الحضارية حيث الدور العلمي في النهـوض

بالمشروع الحضاري الإسلامي. وفي هذه الفقرة ستتناول الدراسة النظر في الأصول التنظيمية لتأسيس الشعبة، بجانب قراءة التاريخ المؤسسي لها، مع الإحاطة بالأطر العريضة المحيطة بنشأتها.

١ - ظرف التأسيس وتاريخيته:

أ) ظرف التأسيس:

إذا كان السياق العام الذي تأسست خلاله فكرة الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بها بلدان العالم الإسلامي، والدراسات العلمية التي تناولت أزمة علم الاقتصاد الإيديولوجي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، والتطلع إلى استقلال يحرر خارطة العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد من هيمنة التصورات المنحرفة والملحدة ومن تبعية ثقافية، فإن وضعية التأسيس التطبيقي لفكرة الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى قد تشكلت من تضافر رائع لمصالح طرفين: الطرف الأول هو الزخم الحماسي المتطلع نحو هدف عظيم هو الهوية الإسلامية لعلوم خضعت لهيمنة ثقافية تصادم منظومة الثقافة الإسلامية. ويتمثل الطرف الثاني في ذلك الاهتمام العملي بإيجاد حقل معرفي مؤصل يمكن أن يقدم حلولا لمشكلات متأزمة في العالم وعبر مؤسسة تعليمية تحتضن الفكرة وتقدم الرعاية وتسهم في النمو النظري والمنهجي لهذا الحقل الجديد النشأة، ويمثل هذا الطرف المشتغلين في ميدان العلوم الاقتصادية الإيديولوجية، وكان الطرف الأول يمثله العاملين في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، ولهذا لقيت توصية المؤتمرِين في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والمنعقد في مكة المكرمة وبتنظيم جامعة الملك عبد العزيز، ترجمتها في جامعة أم القرى حيث تم فتح شعبة الاقتصاد الإسلامي ضمن قسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة، وقد اتسمت الخطوة الأولى نحو إنشاء الشعبة بالبداية المتواضعة التي انتهت بشيخوخة مبكرة، وذلك بسبب سبق العمل النظر، وبالتركيز على إدارة المعرفة العلمية أكثر من التركيز على البعد الفكري حيث التنظير لعمليات التأصيل الإسلامي ومنهجيته، وقد انعكس ذلك كله على الجانب الإداري حيث تنظيم الشعبة وعلى الجانب الأكاديمي حيث الأهداف وموضوعات الرسائل العلمية.

ب) تاريخية التأسيس:

بدأ التأسيس لشعبة الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدراسات العليا وبدأ التدريس وبدأت الشعبة العمل داخل قسم الدراسات العليا الشرعية والتي ينضوي تحت إداراتها المعرفية شعبة الفقه وشعبة الأصول وكان القسم يدار أكاديمياً عبر مجلس معين من مجموعة من أعضاء الهيئة

التدريسية من أصحاب الرتب العالية (أستاذ مشارك + أستاذ) وكان معظم أعضاء المجلس من التخصصات في علوم الفقه وعلم الأصول.

كان الاهتمام الرئيسي لدى شعبة الدراسات العليا البدء في إنتاج مخرجات علمية تتمثل في كوادر مؤهلة علمياً وأطروحات بحثية تتناول موضوعات في حقل الاقتصاد الإسلامي، وعبر آليات إدارية تتعلق بالتكوين العلمي حيث السنوات المنهجية والتي تجسدت في عدد من المقررات التي تلبي الحد الأدنى من التأسيس العلمي لخريجين من غير التخصص (درجة الإجازة في تخصص الشريعة أو في تخصصات أخرى تنتمي إلى كليات العلوم الاقتصادية والإدارية) وكونت لأجل ذلك عدد من اللجان، ثم تم إعادة النظر في مقررات السنوات التعليمية لمستوى الدراسات العليا وكونت لأجل ذلك أيضا عدد من اللجان. وكانت تلك الممارسات تقتصر على من داخل مجلس الشعبة فقط.

ثم البدء في إجراءات تقديم الرسائل العلمية حيث البدء في مناقشة الخطط من قبل مجلس شعبة القسم ثم تحال إلى مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية وفي ظل الحرية الذي كان يقف اعتراضا ـ ويمارس في هذه الحالة فقط ـ عندما يقال لابد من قيام الشعبة على توجيه طلاب الدراسات العليا لمعالجة الموضوعات ذات القدرة على التأسيس لبناء نظري ومنهجي للاقتصاد الإسلامي عبر خطط موضوعية.

وعند النظر في عملية إدراج الشعبة في داخل قسم الدراسات العليا الشرعية نلاحظ غلبة الطموح والآمال على الوضوح النظري والمنهجي والمفاهيمي (مفهوم الاقتصاد الإسلامي + منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي + البناء النظري)، ولعل هذا يفسر حالة عدم الاستقرار في نشاط البحث العلمي داخل هذه الشعبة سواء من حيث اختيار الموضوعات أو من حيث المقررات الدراسية أو من حيث عملية الأشراف الثنائي / الفردي... الخ. بهذا الإنشاء عبرت الجامعة ممثلة في الكلية والقسم عن اختيار استراتيجي غير واع له يتمثل في الهوية الإسلامية للعلوم بصفتها مكونا أساسيا من مكونات الهوية الإسلامية للأمة.

ج) هدف التأسيس:

كان الهدف من تأسيس الشعبة وكما هو معلن في الدليل الأكاديمي يتمثل في الآتي:

ـ العمل من أجل " أعداد كوادر مؤهلة " وذلك عبر عملية التعليم قبل إجراء بحوث الرسائل، والمتجسدة في الخطط الدراسية بما حوته من مقررات تدريسية.

والهدف الثاني ــ هو التعريف والتأصيل الإسلامي لنظام اقتصادي وتقديمه لشعوب العالم الإسلامي. ويلحظ أن هذا الهدف يتطابق مع الأهداف العامة التي تسعى لها جامعة أم القرى من حيث تطوير البحث العلمي في ميادين الحقول التراثية والمحافظة على الهوية الإسلامية. ويتحقق هذا الهدف عبر الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي تعد رافدا لعمليات البناء النظري والمنهجي للحقول العلمية، لأن الأساس فيها التجديد والإبداع التطويري في المجال المعرفي، ولهذا توصف في الأدبيات العلمية بأنها إنتاج راق ومساهمة عالية الكفاءة، وإن كان الواقع للممارسات البحثية ــ كأي واقع ــ لا يتطابق مع ذلك المعيار وذلك الوصف المحدد، وتزداد الفجوة عندما لا يكون هناك وعي علمي بمنهجية البحث العلمي ولاسيما في الحقول المعرفية الساعية نحو التأصيل الإسلامي.

ولقد أخذ يؤطر قسم الدراسات العليا ممثل الشعبة في إطار القيام بمهمة أعداد الباحثين (= طلاب) في الدراسات العليا وإنتاج الرسائل العلمية عبر قبول المتقدمين للشعبة من التخصصات الأخرى ولاسيما تخصص الشريعة ثم أضيف في مراحل متقدمة من عمر التجربة قبول تخصصات الإدارة والاقتصاد، وعبر التعاقد مع هيئة تدريس من المتخصصين في الاقتصاد الإيديولوجي ولبعضهم ميول تفضيلية لفكرة الاقتصاد الإسلامي دون وجود بنية تحتية لبناء تعليمي وتدريسي للاقتصاد الإسلامي، وتم البدء في تصميم الخطط الدراسية، وتم تخريج دفعات من الباحثين الذين تقدموا برسائل على درجتي الماجستير والدكتوراه.

والسؤال كيف يمكن التحقق الفعلي من أن القسم ممثلا للشعبة قد استطاع تحقيق هذين الهدفين؟ هذا ما ستجيب عنه الفقرات الآتية.

٢ ــ الاقتصاد الإسلامي موضوعا أكاديمياً

أ) الدور المأمول للشعبة في البناء النظري والمنهجي للاقتصاد الإسلامي:

تستمد الشعبة أهميتها من أهمية البحث العلمي، وذلك لما للبحث العلمي من دور هام في بناء المعارف وتطوير وتقدم الحقول العلمية، والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات. وتزداد هذه الأهمية عند البدء في التأسيس لحقل معرفي جديد، وتتضاعف هذه الأهمية لعظم الهدف حيث التأصيل الإسلامي لذلك الحقل، وهو ما ينطبق على حقل الاقتصاد الإسلامي. ويمكننا التعرف على واقع البحث العلمي في الشعبة من خلال دورها في إعداد الباحثين وتكوينهم العلمي والمؤشر في الخطط الدراسية سواء لمرحلة الماجستير و / أو لمرحلة الدكتوراه. ودورها في إدارة المعرفة العلمية والمؤشر في موضوعات الرسائل وإدارة العملية

الإشرافية، التي بجميعها توضح أسس هذا الحقل العلمي وتفصل ميادينه، وتوجد نظرياتــه التـــي تفسر من خلالها الظواهر الاقتصادية. وبذلك يتأكد ما هو متأكد من الــدور العلمـــي للدراســـات العليا من حيث إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه هذا الحقل الجديد النشأة. ولكـــن قبـــل ذلـــك سنتحدث عن الدور المحوري لأعضاء الهيئة العلمية المشاركين في إنتاج المنتجـــات المعرفيـــة العلمية (= الرسائل).

ب) إدارة الشعبة عبر قسم الدراسات العليا الشرعية:

أن الغرض من ذلك التعريف بنشأة الشعبة وبإدارتها عبر قسم يترأســـه أكـــاديميين مـــن التخصصات في علوم الفقه والأصول، ويدار عبر مجلس أعضائه من المتخصصين أيضا فـــي الفقه وأصوله، هو مجرد التأكيد على الدور الارتكازي لهذا التنظيم في توجيه بوصـــلة أنشـــطة الشعبة نحو وجهة جغرافية تقع على خارطة العلوم، وهو ما يقدم دليلا على تأثيرات التنظيم فـــي حقل الاقتصاد الإسلامي والتغييرات التي لحقت به كنشاط معرفي، حيث نلحظ مـــن أول قـــراءة الجزم بعدم استقلاليته وذلك بدرجه ضمن قسم الدراسات العليا الشرعية ـــ فـــي الوقـــت الـــذي يوجد قسم مستقل للدراسات العليا التاريخية ـــ، فغلب الاسم علـــى وجـــود مـــا هـــو للاقتصـــاد الإسلامي وإن كان يمنحه وجودا ماديا (= شعبة)، وكذلك يمكن قراءة ذلك الحضور في اختيـــار الموضوعات حيث التوجه نحو موضوعات النظام والمعاملات المالية، وكـــذلك تبـــرز ســـلطة التخصص الفقهي والأصولي في تبني النموذج الأصولي في البحث، وكل ذلك يعبر عن موقـــف يجعل التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد عبارة عن إصدار الأحكـــام الفقهيـــة علـــى الســـلوكيات الاقتصادية، وقد تمكن أنصار ذلك الموقف من إقناع الآخرين على الأقل من ما اسميهم بالباحثين (= طلاب لدراسات العليا) بأن الاقتصاد الإسلامي فرع من علم الفقه.

ج) إدارة الشعبة علميا عبر نسقين معرفيين:

حيث إن طبيعة الاقتصاد الإسلامي قد نشأت لا منذ اللحظة التي ولد فيها هذا المصـــطلح، وإنما منذ لحظة الكتابات والدراسات التي سبقت النظر في تحديد هذا المصطلح والتعريف بهـــذا الحقل سواء من حيث موضوعاته أو من حيث منهجه، وقد انعكس ذلك السبق للعمل فـــي شـــكل دراسات وكتابات في الثنائية. الثنائية في طبيعة الاقتصاد الإسلامي والـــذي لازال مثـــار جـــدلٍ واسع في أوساط المشتغلين في هذا الحقل. الثنائية في إدارة المعرفة العلمية في هذا التخصـــص الأكاديمي حيث تنازع نسقين معرفيين: المتخصصين في العلوم الاقتصادية والمتخصصـــين فـــي علم الفقه والأصول، ظهر أثره في تصميم الخطط الدراسية، وفي اختيار الموضـــوعات، وفـــي عمليات الأشراف الأكاديمي ـــ بل حتى في التوزيعات الداخلية لخطط الرسائل العلميـــة، حيـــث

إثبات كمية وحجم الوجود لكل نسق من النسقين، وفي كتابة أسماء المشرفين على غلاف الرسائل من يكتب أولا ــ وفي سلسلة من الإشكاليات الابستمولوجية والتنظيمية، وفي عدد من الحلول.

ج ــ ١ ــ نسق التخصص الفقهي:

في بدايات التأسيس كانت الشعبة تدار عبر مجلس القسم وكان الغالبية العظمى من أعضائه من المتخصصين في الفقه وأصول الفقه، وكان لهذه الإدارة دور محوري في توجيه موضوعات الرسائل ليس من حيث اختيار الموضوعات بل ومن حيث التناول المنهجي، ومن حيث وجودهم العلمي عبر الإشراف، ولهذا فإن اهتماماتهم وأولوياتهم البحثية والبيئة الثقافية كانت لها تأثيرات واضحة المعالم على المسلك البحثي في حقل الاقتصاد الإسلامي، بل وعلى التغييرات التي كانت تحدث إما لضغوط خارجية عن قسم الدراسات العليا وإما استجابة لتحولات في اهتمامات الباحثين في الشعبة نحو موضوعات البحث والاستخدامات المنهجية. وللاستقامة العلمية (الموضوعية) فإن لأولئك المتخصصين أهمية خاصة في سياق التأسيس لتراث بحثي في حقل الاقتصاد الإسلامي كما أن لهم دوراً في قيام الشعبة باعتبار أنهم هم الذين تولوا أمر تأسيس وتنظيم قسم الشعبة ووضعوا الخطة الدراسية وأسهموا مع الباحثين (= طلاب) بالدراسات العليا في اختيار الموضوعات ومعالجتها علميا، ومن هنا قدمت الشعبة خدمات جليلة في مجالات معرفية أخرى كالفقه والتاريخ ولعل هذين المجالين المعرفيين ما كان لهما أن يتقدما وبمعدلات نمو جيدة دون هذه الشعبة التي استطاعت أن تعيد لعلم الفقه دوره في الواقع الحياتي، ولعلم التاريخ حيويته في الإثبات العلمي لتاريخ الحضارة الإسلامية، ومؤشر ذلك الممارسات البحثية في هذين العلمين حيث إعادة الإنتاج وتكرير المنتج القديم. ولكن تلك الإسهامات كانت أضعف جهدا في التطوير النظري والمنهجي لتخصص الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي دفع ببعض المشتغلين في هذا الحقل إلى القول بأنه لم تصنع الشعبة وجودا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يدل في واقع الشعبة على أن الرابطة بين علم الفقه وهذا الحقل كانت شديدة الوضوح والتأثير حتى مع ظهور المطالب والتحركات نحو إعادة هيكلة ذلك الواقع في الشعبة نحو الاستقلال عن الحاضنة الفقهية والأصولية عبر الإثبات العلمي بارتباط هذا الحقل بالتحليل الاقتصادي، ولكن السؤال هل نجحت تلك التحركات في إصابة أهدافها المعلنة وغير المعلنة؟.

ج٢ــ نسق التخصص الاقتصادي:

في ظل تلك السلطة التي هيمنت على الحقل فأفقدته القدرة على الانفصال، كان يوجد موقف يتمثل بعض المتخصصين في الاقتصاد الإيديولوجي ولهم ميول نحو فكرة التأصيل

الإسلامي لعلم الاقتصاد، وأفراد منهم كان يحمل الدكتوراه في موضوعات تتدرج في مصطلح الاقتصاد الإسلامي ولديهم إلمام بالثقافة الغربية، ويتجسد ذلك الموقف في أن التعامل النظري والمنهجي لهذا الحقل كما هو واقع في الشعبة كان خالقا لأزمة الوجود الماهوي للاقتصاد الإسلامي، ورأى أن البناء النظري والمنهجي لحقل معرفي حديث النشأة لا يتم عبر إصدار الأحكام الفقهية، بل عبر التحليل العلمي سواء بنقد العلوم الاقتصادية الإيديولوجية أو عبر استثمار عالي الكفاءة للتطورات العلمية والتقنيات المنهجية في تلك العلوم، وقد سعى أنصار ذلك الموقف إلى التدخل لإعادة هيكلة إدارة المعرفة العلمية في الشعبة بتصحيح في تصميم الخطط الدراسية وبتصحيح لعمليات اختيار موضوعات البحث، وظهرت مع أنصار هذا الموقف موضوعات جديدة ومنهجيات غير مستخدمة في واقع البحث في الشعبة من قبل، وبدأت محاولات التأسيس لبناء علمي في حقل الاقتصاد الإسلامي ــ وفقا لما يعتقدونه ــ، وبالرغم من تلك المحاولات التدخلية من قبل أولئك المتخصصين فإن هذه المرحلة تشترك مع سابقتها في عدم تبلور مفهوم الاقتصاد الإسلامي، بل وعدم ظهور فهم مشترك وواضح لمفهوم الاقتصاد الإسلامي وتحديد لمنهجيته بين تلك الأطراف، بل أن تلك التدخلات أثارت نزاعا مع جهة الممانعة التي احتفظت بقوة تماسكها، الأمر الذي أدى إلى مزيد خلق حالة من التشتت على مستوى الجهود، والتفرطح على مستوى الموضوعات، والتنازع حول التصميمات الهندسية لخطط الرسائل، ولم يستطع الحقل أن يستقل استقلالا تنظيميا فيصبح قسما متكامل الهوية يمكن له أن ينشئ علما له استقلاليته. ومن المتناقضات التي يمكن أن تذكر هنا أن الترقيات العلمية تمنح الاستقلالية "أستاذ مشارك في الاقتصاد الإسلامي" في حين أن حقل الاقتصاد الإسلامي لا يعيش الاستقلالية على مستوى قطاع الدراسات العليا، جهة المجلس العلمي يعترف بالاستقلالية وجهة قسم الدراسات العليا الشرعية لا يعترف بها.

ثانياً- تصورات التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد من داخل الشعبة

لقد دفع نمو حركة التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد عاملان: العامل الأول: تنامي فكرة وتطبيق المصارف اللاربوية (= الإسلامية) التي تقوم على تطبيق عملي لتحريم الربا (= الفائدة) ولإحلال البيوع وصيغ الاستثمار المباحة. وتعتبر تلك الفكرة التي جسدت مؤسسيا في إقامة عدد من المصارف فتحا كبيرا سواء على مستوى عملي حيث التعاملات المالية بين جماهير المسلمين، أو على مستوى التنظير للاقتصاد الإسلامي، ومن هنا تبرز الأهمية الكبيرة لهذا العامل في تشكيل المعرفة الاقتصادية الإسلامية. والعامل الثاني: الصحوة الإسلامية التي شهدتها شعوب بلدان العالم الإسلامي، والتي أمنت مسيرة الهوية الإسلامية في مجال العلوم، عبر نظرية

التأصيل الإسلامي للعلوم، فظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" الذي وجد ترجمته في دراسات حول المصارف والخدمات المالية والنقود من منظور الشريعة الإسلامية. ولربما زاد من قوة الدفع لحركة التأصيل الإسلامي للعلوم وفي حقل الاقتصاد بالذات ذلك الانتصار الموهوم للرأسمالية على النظام الاشتراكي... الماركسي، إذ كشف ذلك الانتصار عن قدرة النظام الرأسمالي في خلق الأزمات لا على مستوى اقتصاد الدولة بل على مستوى اقتصاديات دول العالم. وفي ظل السير الآمن والمسيرة المؤسساتية جاء التعزيز العلمي بتدفق منتجات علمية عبر عدد من المؤسسات التعليمية ومنها شعبة الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، ولكن هذا التدفق لم يكن على مستوى التحدي العلمي والحضاري والذي تمثل في السعي نحو بناء نظري ومنهجي لعلم ينتمي إلى الهوية الإسلامية تأسيسا وإطارا وواقعا، وفي الإثبات العلمي لقصور الرؤية الاقتصادية التي تنطلق من إيديولوجية علمانية، ومن منهجية مادية منحرفة في تفسير الظواهر الاقتصادية التي تنطلق من سلوكيات ملتزمة بالشريعة المحمدية أو في تقديم فهم لدور تصور المذهبية الإسلامية في تشكيل الوقائع والتصرفات الاقتصادية، أو على الأقل في الدور العالمي للاقتصاد العلماني المادي في العبث بالاستقرار الاقتصادي العالمي عبر مؤسساته الحبلى بالفلسفة المادية وتشريعاته المرتكزة على الشره المادي. ويرجع عدم التناسب بين التدفق لمنتجات علمية وبين مستوى التحدي، وتلك الفجوة الاختلالية بين التراكم الكمي وبين نوعية ذلك التراكم في التأسيس لحقل جديد إلى تعددية في الرؤى لدى المشتغلين في داخل هذا الحقل حول الكيفية التي من خلالها وعبرها يمكن تشييد بناء الاقتصاد الإسلامي، وإن كان يوجد بينهم اتفاق على مبدأ التأصيل الإسلامي، ووجود منهجية علمية تتكامل فيها مصادر المعرفة من الوحي إلى العقل ومنهما إلى الواقع ومن الواقع إليهما، إلا أن المشكلة تأتي من هذا الاتفاق وذلك الإقرار، والتي تمثلت في تعدد تصور التأصيل الإسلامي للعلوم ومنها علم الاقتصاد. وما يؤشر على تلك التعددية الدلالات التي تستخدم من قبل المشتغلين في الحقل لمصطلح الاقتصاد الإسلامي، فبعض المشتغلين يعبرون عن فهمهم للمصطلح عبر فروع علم الفقه، في حين أن آخرين يستعملون مصطلح الاقتصاد الإسلامي في الدلالة على مفهوم مضاد تماما للمفهوم السابق فالاقتصاد الإسلامي بناء علمي له كيانه الذاتي وهويته المستقلة عن إي علم آخر، ولذلك يحكمون بعدم قبول الدراسات التي تعرف عبر عناوينها بأنها دراسات في الاقتصاد الإسلامي، بل قد يرى فريق أنها ليس لها من الاقتصاد الإسلامي إلا ما جاء في عناوينها. وقد انعكس ذلك التعدد في تعدد تعاريف الاقتصاد الإسلامي وفي تحديد طبيعته وموضوعاته ومنهجيته، حيث إن الحكم على السلوك الاقتصادي ليس موضوعا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وأن تحليل سلوك الأشخاص

الاقتصادية هو موضوع العلم، كما أن المعاملات المالية ليست موضوعا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وإن كانت تمثل موضوعا من موضوعات علم الفقه يمكن عبر منهجية البحث الأصولي الوصول إلى غاية / هدف العلم حيث الحكم الفقهي على تلك المعاملة موضوع البحث، في حين أن استخدام هذه المنهجية في الاقتصاد الإسلامي تعتبر مرفوضة، لأن لهذا الحقل منهجيته التي تمكنه من الكشف عن نظريات تفسر ظواهره وقوانين تحكم توقعاته. إذن تعددية في التصورات أوصلتنا إلى اختلاف المناهج والأهداف بل وفي تقييم أداء التجارب المؤسساتية التي كانت تظن أنها راعية وحاضنة لهذا الحقل. وفي مقابل ذلك الرفض يظهر فريق من المشتغلين بهذا الحقل رفضهم لمن يسعى نحو قبول مقولات ونظريات وقوانين العلوم الاقتصادية الإيديولوجية سواء عبر آلية تصحيح وتهذيب تلك المقولات والنظريات والتي يرونها أنها قليلة إذ إن أكثريتها مقبولٌ في الأصل.

هذا الوصف لحالة شاهدها ورصدها عدد من الذين كان لهم حظ العمل بالشعبة (= عضوية مجلس الشعبة + الإشراف العلمي) وعانى منها بعض من العدد، لا يمكن أن تكون ظاهرة صحية، لأن الأمر لا يتعلق بموضوع أو بحث قضية، بل تتعلق بموقع الشهود الحضاري عبر بوابة العلوم حيث التأصيل الإسلامي الذي يحقق عالمية الرسالة بنشر أنماط التصرفات الاقتصادية التي توصف بقمة العقلانية والسواء النفسي. ومما يدل على عدم صحية الظاهرة المطالبات والدعوات التي انبرت لها عدد من الأقلام من داخل العمل الحقلي أو من خارجه من المناؤين لنظرية التأصيل الإسلامي للعلوم بدءا. وبدليل تلك التعقيبات والتعليقات التي تخطيء كثير من الدراسات من الناحية الإبستمولوجية من حيث الكيفيات (مثلاً) التي يمكن من خلالها التعامل مع مصادر المعرفة الرئيسية (= الوحي) والمشتقة منها (= التراث + التجارب التاريخي) أو التجارب المعاصرة (الفكر الإيديولوجي رأسماليا كان أو اشتراكياً وراديكالياً) والواقع المعاش. أو من حيث معالجة انعكاسات المضاف إليه في المصطلح "الإسلامي" على تحديد ماهية وطبيعة الحقل وموضوعاته ومنهجيته، وبعبارة إن المنظور الإسلامي لعلم الاقتصاد يثير مجموعة تساؤلات تتعلق بماهية المنظور الإسلامي من الذي يحدده وكيف يمكن تحديده، وهل من دلالات "الإسلامي" تحديد منطقة التناول العلمي للظواهر الاقتصادية بحيث إنها تعني المنطقة الإسلامية، أما أنها تتعدى تلك الحدود لمفهوم الخصوصية لتناول منهجي ينطلق من رؤية كلية تحكمها "المذهبية الإسلامية" وأشباه ذلك كثير لا تجد في حقل الاقتصاد الإسلامي إلا الاجتهاد الفرداني المتردد ــ الذي يجعل من الخطأ كسبا للأجر ــ حيث إصدار الأحكام دون وجود لنظرية عامة تحكم تلك الأحكام ولا وجود لإطار نظري يمكن

الاستناد إليه في بناء رؤية واضحة ومحددة. وكذلك ما نتج عن تعددية في التصورات للتأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد داخل الشعبة من نزاع حول أي تصور للتأصيل يمكن أن يسلكه البحث الاقتصاد الإسلامي. ذلك النزاع ــ وإن اتسم بالتخفي في بعض الأحيان وبالعلنية في أحيان كثيرة ــ الذي لم تلتفت إليه الشعبة لكونها ركزت اهتمامها الرئيسي والوحيد في التنظيم الإداري لعمليات إنتاج الرسائل العلمية، وغفلت عن المجال الفكري الذي كان ينبغي أن يسبق العمل البحثي، ومن هنا كان الخلل الذي أصاب منتجات هذه الشعبة بالضعف في تحقيق بناء علمي مستقل يحمل هذا الاسم "الاقتصاد الإسلامي" وبالعجز عن تكوين تيار فكري له بستمولوجيا واضحة المعالم. وكيف يمكن لشعبة أن تحقق مثل هذه النتائج العظيمة وهي لا تملك مخططا فكريا لتأصيل إسلامي في مجال الاقتصاد ؟!. بل ليس لديها قناعات بأن خلق تيار بدلا من القول بمدرسة فكرية في ميدان علمي، لن يأتي إلا عبر المزيد من اللقاءات العلمية، حيث الوصول إلى ذلك المخطط الفكري للتأسيس المدرسي، ومما يثير الدهشة أنه وعلى الرغم من مرور تلك السنوات لا يوجد لدى الشعبة في هذه اللحظة الراهنة منطلقات منهجية واضحة كتلك التي تنطلق منها نظريات العلوم الاقتصادية الإيديولوجية والتي تتخذ من فلسفتها ومنطلقاتها العقائدية أساسا لبلورة بحوثها الاقتصادية، بل والأشد من ذلك أن معاناة الشعبة من تنازع انساق معرفية مختلفة من جهة وثقافات متغايرة من جهة ثانية لكل منها أطرها المعرفية والمنهجيات الخاصة بها، وإن اجتمعت على الاتفاق بقواعد كلية تمثلت في الشريعة الإسلامية، قد ظهرت في سلسلة من الإشكاليات المنهجية وبالتالي المعرفية، ولقد ترجم هذا الوضع غير المستقر تصوريا وغير المتجانس معرفيا في تكوينات الباحثين خريجي هذه الشعبة وفي الرسائل العلمية سواء من حيث اختيار الموضوعات أو من حيث معالجتها. ولقد عبر الكثير من المراقبين والمحللين عن هذه الوضعية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تلك التوجهات لا تشكل اتجاهات فكرية تتمتع بالخصائص المنهجية، فهي نماذج اجتهادية تحمل فكر شخصيا، ومن هنا فهي لا تتسم بالقدرة على النمو لبناء نظري ومنهجي لحقل حديث النشأة، وإن كانت قد وجدت لها في واقع الشعبة استجابات واضحة عبر موضوعات الرسائل العلمية. وإليك تفصيل ما أجمل.

١ - التوجه الفقهي:

أ) الشخصية المؤسسة:

يعتبر فضيلة الشيخ الدكتور/ أبوسنه (رحمه الله) حامل لواء الدعوة إلى تبني الاتجاه الفقهي في مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي، ومهد الطريق لظهور الموضوعات التي تم اختيارها لرسائل الماجستير والدكتوراه، ولقد كان فضيلته من المدافعين وبحماس كبير عن هذا

التوجه، وهو يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكن له أن يتميز إلا من خلال علم الفقـه، وذلـك لأن موضوعات الحقل الجديد تتمثل في المعاملات المالية المعاصـرة، وباعتبـار أن الظـواهر الاقتصادية هي في التعريف الأخير تصرفات مالية سواء تجسدت في ظاهرة الاستهلاك أو فـي ظاهرة الاستثمار/الإنتاج/التوزيع. وقد استطاع الشيخ أبو سـنه (رحمـه الله) ممارسـة تـأثيره الفكري عبر قنوات التأسيس للشعبة حيث عمل (رحمه الله) في لجان التخطيط لهيكلـة مقـررات السنة المنهجية، وفي صياغة أهداف الشعبة، ومناقشة خطط الرسائل الجامعية في مجلس القسـم حيث كثيرا ما كان يناقش في تفصيلات بل أنه كان يزاحم المتخصصين في الاقتصاد، كما ساهم في إعداد خطط ومناهج التدريس على مستوى قسم الاقتصاد الإسلامي لمرحلـة البكـالوريوس، وكان متشبعا بالروح الأكاديمية الأزهرية ــ حيث كان يطلق على أسـاتذة دار العلـوم بجامعـة القاهرة درعميين ــ ولقد كان ملما بالتراث الفقهي والأصولي الذي خلفته المـدارس المذهبيـة. ويظهر تأثيره أيضا من خلال كونه عضوا بارزا في قسم الدراسات العليا الشرعية، وأحد كبـار المشرفين على الرسائل في ميدان الأصول وعلم الفقه، هذا إلى جانب مكانته العلمية فـإن قـدم عمله في الكلية وتقدم سنه مارستا التأثير نفسه لأدواره السابقة. وإذا علمنا مركزه في التأسـيس والتوجيه والتدريس أدركنا مدى التأثير الذي مارسه في نشر هذه النزعة التي ترتكز إلى قناعتـه الشخصية بصحة الأسس المنهجية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي وقد صرح أكثر من مـرة بأنها دون سواها أحيت الاقتصاد الإسلامي على أسس قوية وسليمة، حيث إن الشريعة الإسلامية حددت تلك التصرفات المالية التي تحل شرعا وتلك المحرمة المسببة لكـل عبـث فـي الحيـاة الاقتصادية. وأمام هذه الحماسة والقناعة لم يكن يتقبل أن تكون هناك دراسـات فـي الاقتصـاد الإسلامي دون أن تتضمن على ما يصدق عليه علم الفقه باعتبار أن موضوع علـم الفقـه هـو الحكم على الأفعال الإنسانية والاقتصادية،وهو يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكن بنائه إلا من خلال الكشف عن ما يمتلكه الإسلام من نظام ومذهب اقتصادي يتمتع بقوة ذاتية نحو الاسـتقرار الاقتصادي، وهذا الكشف لا يمكن إلا من بوابة الفقه حيـث الحكـم الشـرعي عـن موضـوع التصرف المالي، ولهذا فإن أنصار هذا التوجه رأوا أن ذلك الكشف في تعبير آخـرين الخطـوة الأولى في بناء اقتصاديات العالم الإسلامي. ويلحظ من هنا الدور المؤثر لهدف الشعبة الذي تـم صياغته من قبل المؤسسين ومن ضمنهم أبوسنه (عليه رحمة من الله).

وقد أستطاع هذا التبني تكوين مجموعة من المشتغلين من المشرفين ــ سواء كانوا أعضاء في مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية أو من خارجه ــ اسـتطاعوا بنـاء تقاليـد أكاديميـة (في اختيار الموضوعات + في إضافة "من منظور/ موقف الشريعة الإسلامية" + في تفصـيلات

الخطة +....)، وتكوين جيل من الباحثين، وتشكيل صورة عن طبيعة الحقل الجديد، جعلت الآخرين من المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي يثيرون جدلا – لم يتم حسمه إلى اليوم – حول طبيعة العلاقة بين علم الفقه والاقتصاد الإسلامي.

ب) مضمون التوجه:

ينظر هذا التوجه إلى الظاهرة الاقتصادية على أنها تصرف مالي يراد الكشف عن مدى مشروعيته، وذلك من خلال دراسة النصوص القرآنية والأحاديث النبوية واجتهادات الفقهاء، وصولا إلى موقف الشرع من ذلك التصرف المالي موضوع الدراسة، إذن فمنظور هذا التوجه الحكم الشرعي، ولهذا تعتمد دراسات التوجه على إبراز الجانب الفقهي دون الإلمام بطرح البعد الاقتصادي وانعكاساته على الواقع المجتمعي.

ويمثل هذا التوجه الرسائل التي اتخذت موضوعات النظام والسياسات الاقتصادية والمعاملات المالية المعاصرة موضوعا للبحث وفق النموذج المنهجي الأصولي الذي يسعى – كما هو معروف في ممارسات البحث الفقهي – إلى الاستناد إلى مصادر المعرفة الشرعية ممثلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس... والتي تم عرضها في اجتهادات الفقهاء السابقين والمعاصرين وصولا إلى الحكم الشرعي لموضوع الدراسة. ومن هنا فإن تصور التأصيل لعلم الاقتصاد إنما يتم عبر المنهج الأصولي للكشف عن الحكم الشرعي في موضوع التصرف المالي، بل وإن مهمة الاقتصادي في هذا الحقل هو الكشف عن الحكم الشرعي لبناء نظام اقتصادي إسلامي يحفظ الهوية الإسلامية لبلدان العالم الإسلامي. ومما ساعد على غلبة هذا التوجه لحظة التأسيس إدراج الشعبة في قسم الدراسات العليا الشرعية، وهو ما يعني أنه منذ لحظة التأسيس ما كان لهذا الحقل أن يتمتع بصفة الاستقلالية، وفي المقابل خضوعه لسيطرة العقلية المؤسسية ولثقافتها، حيث عولجت موضوعات الحقل ضمن المنهج الأصولي وفي إطار فقهي، وبقراءة لعناوين بعض الرسائل ولاسيما في مرحلة بدء العمل البحثي بالشعبة يجد أنها تعكس في معالجتها حالة حقل الاقتصاد الإسلامي بوصفه حقلا فرعيا من علم الفقه.

ج) الأبعاد المنهجية:

لا يمكن القول إن تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا لمؤسسي أو للشخصية المؤسسة لهذا التوجه لم يكن مستندا إلى منظور معين ومسلمات محددة، وفي المقابل لا يمكن القول إن هذا التصور كان نتاج تخطيط تنظيري مكتمل الولادة، وهذا ما يؤيد فرضية الدراسة إذ إن تصورات التأصيل المتداولة داخل الشعبة هي نتاج جهود فردية بعضها تم تنفيذها والعمل

عليها بدون خطة محكمة محددة المعالم والأهداف وآليات العمل ومعايير الأداء، وهذا ما يجعل عملية تحديد الأبعاد الفكرية والمنهجية لهذا التوجه مصحوبة بشيء من الخطأ، حيث إنها قفز تطوري قد يكون غير متوقع لدى الشخصية المؤسسة وأنصار التوجه، وعليه فإن الدراسة تقدم بعضا من هذه الأسس والسمات المنهجية لهذا التوجه، وعلى النحو الآتي:

١) يقوم هذا التوجه على تصور للظاهرة الاقتصادية/ "الظاهرة المالية" بأنها سلوك يصدر من أحد الأشخاص الاقتصادية يبحث عن حكمه شرعا، وإن الحكم عليه بالمشروعية ينتج معه آثارا إيجابية على الحياة الاقتصادية.

٢) عدم الاعتراف بالأنماط السلوكية وتحليلاتها الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي (الوضعي)، لأنها مؤسسة على تصورات فلسفية منحرفة مصادمة لتصور المذهبية الإسلامية.

٣) يقوم هذا التوجه في بناء الاقتصاد الإسلامي على تحديد موقف الشريعة الإسلامية من الظواهر الاقتصادية / المالية موضوعة البحث، أي إن البناء النظري لهذا الحقل إنما يتم عبر هيكل من الأحكام الشرعية لتلك الظواهر.

٤) أن مهمة الاقتصاد الإسلامي هي دراسة الموقف الشرعي من الظواهر الاقتصادية / المالية والكشف عن النظام الاقتصادي الإسلامي، ذلك أن الهدف إعادة الحكم الشرعي في واقع اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي.

٥) يستقي هذا التوجه مادته من التصرفات المالية سواء كانت من المعاملات المالية أو من موضوعات النظام الاقتصادي.

٦) يرتكز هذا التوجه على النموذج الأصولي في المعالجة المنهجية لموضوعات بحثه ودراساته، ومن هنا جاءت قراءة المراقبين عن هذه الشعبة بأنها شبيهة بالدراسات الفقهية البحتة ومما يدل على ذلك الاستشهاد المرجعي حيث الغلبة العددية والحجمية (= النقول) لمراجع فقهية.

٧) ترتكز عملية نمو والتطور المعرفي في ظل هذا التوجه على النمط المثالي الذي جاء في مصدري الشريعة الإسلامية والفعل التاريخي لخير القرون.

د) التوجه إزاء بناء علم الاقتصاد الإسلامي:

لقد كان لأنصار هذا التوجه دور في توسيع دوائر الإبصار نحو فكرة الاقتصاد الإسلامي باعتبار أن هذه الفكرة تحرك دوافع أبناء بلدان العالم الإسلامي وتثير حماستهم لما في تلك الفكرة

من الشعور بنوع من الاستقلال ثم التحرر من تبعية فكرية، إلا أن هذه الجهود لا تصب في حقل الاقتصاد الإسلامي من حيث بناؤه العلمي، كما أنها لم تكن قادرة على صناعة تأصيل إسلامي للاقتصاد، وكذلك لم تستطع أن تبني ماهية واضحة على الأقل من حيث حدود الحقل، بدليل أن هذا التوجه أعاد تلك البدايات التي دفعت إلى عمل مؤسساتي لفكرة الاقتصاد الإسلامي حيث الدراسات التي جاءت على أيدي متخصصين في علوم الشريعة والتاريخ، وكأن الحقل حمى مستباح وكيان يتصف بالميوعة يخوض فيه المتخصص وغير المتخصص، وما نراه حديثا من إطلاق لقب علمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي لمشتغلين في الأصل تخصصهم في علم الفقه أو نظريته يمثل مؤشرا على ذلك التمييع للحدود تسبب فيه تصور التوجه الفقهي لا على مستوى الموضوع بل والمهام والأهداف، وفي هذا المعنى يقول قحف "إن فقدان التمييز بين علم الاقتصاد الإسلامي وبين فقه المعاملات كان مصدرا بارزا من مصادر التصورات الخاطئة التي ظهرت في الكتابات الإسلامية الحديثة حول علم الاقتصاد الإسلامي " (ص ٢١) ثم يقول في موضع آخر" يضاف إلى ذلك أن اتخاذ طريقة فقه المعاملات منهاجا لعلم الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى مشكلة أخرى. ذلك أن دراسة الفقه بطبيعتها دراسة جزئية تقوم على استنباط الأحكام الفرعية من النصوص بينما تتطلب دراسة الاقتصاد استنباط نظرية عامة من النصوص. ففي حين يبحث الفقه بحثا نزوليا من النص إلى فروعه يبحث علم الاقتصاد بحثا صعوديا من النص إلى مدلولاته.ولعل أتباع الأسلوب الفقهي في بحث علم الاقتصاد الإسلامي في العشرين سنة الماضية كان المسؤول عن فقدان أية نظرية للاقتصاد العام في الكتابات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي" (قحف، ١٣٩٩هـ، ص ٢٢) على أنه إذا كان ذلك التوجه لم يتقدم نحو توليد نماذج تحليلية وتفسيرية يمكن من خلالها وعبرها تشكيل البناء العلمي للحقل المؤصل إسلاميا، إلا أنه استطاع إلى حد ما تكوين مجموعة من القواعد في مجال النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢ - توجه الفقه ـ الاقتصاد (الانفصال غير المقطوع):

أ) الشخصية الناقلة:

بدون شك أن تلك المرحلة التأسيسية المتوجهة نحو العمل البحثي وفق النموذج الأصولي وفي إطار علم الفقه واجهت نقدا على استحياء ـ ولاسيما في الداخل ـ وذلك لأن نقد تلك الصورة البحثية تعني في نظر أنصار ومؤيدي الاتجاه نقدا للتواصل مع الأصول وقطيعة مع التراث الإسلامي، ويؤشر على ذلك ظهور بعض الدراسات في الخارج التي تنتقد التوجه عبر تحديد نوع العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وعلم الفقه، في حين أن الدراسة التي تعبر عن توجه الفقه ـ الاقتصاد سعت إلى نوع من الانفصال لا يثير المعارضة في الداخل، وذلك من خلال

إيجاد مسارين أحدهما يخدم الآخر بالتواصل لا بالتوازي، أي بإيجاد عملين الأول يتعلق بحكم الظاهرة الاقتصادية / المالية في الشرع، والعمل البحثي الثاني يختص بدراسة آثار ذلك الحكم في الحياة الاقتصادية. وتستمد هذه الدراسة المعبرة عن مرحلة انتقالية في وقت شهدت فيه الشعبة نموا في عدد الملتحقين والرسائل، والمعرفة الاقتصادية الإسلامية ـ بحسب زعم التوجه الفقهي تحقق تراكما متبعثرا ـ، أهميتها من الرغبة الصادقة في تحقيق نجاحات في حقل الاقتصاد الإسلامي، كتلك التي تحققت في علم الفقه نتيجة للدفع الذي تسبب فيه هذا الحقل عبر الشعبة، (فعلم الفقه حقق تقدما لم يتحقق داخل شعبة الفقه والأصول حيث ممارسات العمل البحثي في شكل مكرر من جهة وتكرير من جهة أخرى لمعرفة قديمة، بل وتحقق لعلم الفقه من داخل شعبة الاقتصاد الإسلامي اتصاله بالواقع الحياتي بعد إن كان منقطعا عن الواقع الحياتي المؤسساتي).

عني العوضي منذ بداية نشاطه العلمي في الشعبة عبر قناة الأشراف وباعتباره عضوا في مجلس القسم بتصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، وانطلاقا من ذلك التصور الذي كان يمارس من قبل الباحثين (= طلاب) في الدراسات العليا، والذي أصبح تقليدا أكاديميا لا يمكن الخروج عليه. فبدأ دراسته من العلاقة التي كان ينبغي أن تحدد في محددات بحيث إنه اذا تم العمل وفقها كان يمكن إنتاج منتجات تنمي البناء النظري لحقل الاقتصاد الإسلامي. فبدأ بتحديد موضوع علم الاقتصاد الإسلامي مقارنا بموضوع علم الفقه ومنهجية البحث في كل ميدان، وهذا التحديد كان ضروريا، لأن التصورات الموجودة في ساحة الفكر الاقتصادي الإسلامي تناولت هذه الموضوعات، ولكل تصوره الخاص نحو هذه القضايا، ولقد أعرب عوضي عن استغرابه لبقاء السؤال عما يدرسه حقل الاقتصاد الإسلامي معلقا حتى الآن.ولقد مكنته سنوات عمله في جامعة أم القرى إلى جانب نشأته العلمية في جامعة الأزهر من تكوين رؤيته الشخصية حول الاقتصاد الإسلامي بدءا من رفضه لاعتبار "أن موضوع علم الفقه في عنصريه المالي والاقتصادي وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي أمر واحد" ص ٢٠) وإقراره بأن" الاقتصاد الإسلامي هو ترتيب تال وتفريع على علم الفقه" (ص ٢٠) وأن لعلم الاقتصاد الإسلامي" موضوعه، كما أن لعلم الفقه موضوعه" (ص ٢٠). مع تقديمه لأمثلة تجلي مواقفه وتدعم رؤيته. و يمكن النظر إلى تلك الرؤية

بوصفها نواة لتنظير علمي دأب العوضي على بلورته بتكريس رؤيته عبر دراساته المختلفة، التي عرض فيه تصوره لتأصيل إسلامي في حقل الاقتصاد ــ والذي يعد بحق من الأعمال الأوائل شبه المتكاملة نسبيا من الناحية التخصصية. وتكمن الفكرة القاعدية لتلك الدراسات في أن الظاهرة الاقتصادية منشؤها الحكم الفقهي ومن هنا تأسست فكرة المتتالية التابعة حيث الاقتصاد الإسلامي" والسبب الذي جعلني أقدم هذا الموضوع (العلاقة بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي) ضمن النظرية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي فهما وبحثا وتدريسا ما اعتقده من أن الاقتصاد الإسلامي هو ترتيب تال وتفريع على علم الفقه "(ص ٢٠). ولعل هذا يفسر كون العوضي شخصية ناقلة، نعم أنه الشخصية التي نقلت تصور الشعبة من التصور الفقهي البحت إلى انفصال متواصل، وهو الشخصية الممهد لحركة تحرير العلم من ما ينبغي أن يكون عليه تصور التأصيل، والتحول بالجهود نحو بناء علمي عبر استخدام تقنيات منهجية.

ب) مضمون التوجه:

ب ــ١ <u>الفقه بنية عضوية لبناء مستقل ــ الاقتصاد الإسلامي</u>:

إن مشروع العوضي يعتبر من المشاريع التي تتدرج في الابستمولوجيا، لأنها تسعى نحو تحديد ملامح الإطار المعرفي والمنهجي لحقل حديث النشأة، ولهذا تعد من الدراسات الأولية المنظمة في التنظير للتأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد، وتستهدف بناء نموذج للبحث الاقتصادي الإسلامي، واتفاقا مع هدف وفرضية الدراسة الحالية، فإنها ستحاول عرض فكرة الدراسة، ومما كان العوضي يعرضه من فكر في قاعات التدريس والإشراف يمكن من خلالها مناقشة هذا المشروع ــ دون تقييمه لأن موضوع كهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة ــ في النقاط الآتية:

ب ــ١ ــ أ <u>الحكم الشرعي منشأ للظاهرة الاقتصادية</u>:

ابتدأ من فرضية أن الحكم الشرعي هو الذي ينشيء الواقعة / الظاهرة الاقتصادية، وانطلاقا من هذه الفرضية يبدأ العوضي في تقسيم العمل البحثي وبالتالي التكوين العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي، إلى قسمين / مرحلتين. ففي عنوان بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي يقول لاشك أنه يوجد ارتباط عضوي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي. هذه حقيقة ولكن

علم الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم الفقه، وهذا ما أراه يمثل الحقيقة الثانيــة " (ص ٢٥)، ثــم يحاول توضيح رؤيته بقوله "مرحلية الكتابة في الاقتصاد الإسلامي: المرحلــة الأولــى ــ هــي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الحكم الفقهي... وهذه المرحلة تقع في نطاق علم الفقه، لأنــه العلم الذي يبحث فيه عن الأحكام الفقهية (ثم أورد تعريف علم الفقه المشتهر)... وتســمى هــذه المرحلة باسم مرحلة الفقه الاقتصادي والمالي. المرحلة الثانية: هي المرحلــة التــي يــتم فيهــا التعرف على الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي... أي دراســة اقتصــادية وليست دراسة فقهية، لذلك اقترح أن تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة علم الاقتصــاد الإســلامي فهذه مرحلة علم اقتصاد لأنها تبحث في الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية (تحليلا)، وعلم اقتصــاد إسلامي لأن الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية موضوع البحث أنشأها الفقه الإسلامي تحديد هــذه الظاهرة الاقتصادية والتعرف عليها وتحليلها (اقتصاديا) والعمل عليها (بسياسات اقتصادية) كل هذا وغيره يكون المرحلة الثانية في الاقتصاد الإسلامي.... ما تقدم تبني عليه نتائج، إنــه يعنــي أن علم الفقه (الاقتصادي والمالي، وعلم الاقتصاد الإسلامي ليسا مصطلحين بمعنى واحد وإنمــا هما مرحلتان يكونان الاقتصاد الإسلامي، المرحلة الفقهية والمرحلة الاقتصادية. وللتمييز علــى نحو واضح بين هذين العلمين الإسلاميين، علم الفقه (الاقتصادي)، وعلم الاقتصــاد الإســلامي اقترح المعيار الآتي: موضوع علم الفقه (الاقتصادي) هو إعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية. وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي هو إعمال العقل فــي هــذا الحكم الذي حصلنا لتحديد الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم وتحليلها والتأثير فيهــا والتنبــؤ بها" (ص ٢٥ ــ ٦).

يمكن القول بالاتفاق بأن العوضي قد بذل جهدا واضحا لتحديد علم الاقتصــاد الإســلامي والتأكيد على استقلالية غير ذاتية، وعلى طابعه النوعي الذي يميزه عن علم الفقه وغيــره مــن العلوم الإسلامية، وفي سبيل هذا اهتم في مشروعه بعرض موقفه الفكري من قضايا جدلية حول الحقل، فمثل يبدأ في تحديد علم الاقتصاد الإسلامي من مشتقة العلاقة بــين علــم الفقــه وعلــم الاقتصاد الإسلامي التي أقامها على معيار تحديد العلم بموضوعه، ثم أضاف معيارا آخر هــو: تعريف العلم بمنهجه، وهذان المعياران مستخدمان في النظرية الابســتمولوجية، فــالعلم إمــا أن تحدد ماهيته عبر موضوعه، وإما أن تحدد عبر منهجه. وبالرغم من هذا الاســتخدام إلا أن مــا يؤخذ على ذلك التقسيم المرحلي وصولا إلى تحديد ماهيه الحقل وخصائصه هو فصــل عنصــر عضوي من جسد علم الفقه وجعله جزء أساسيا من تكوين علم الاقتصاد الإسلامي، ثم العود إلى الفصل بينهما عبر تحديد موضوع ومنهج البحث في كلا منهما، مما يظهر تناقضا فإما أن علــم

الاقتصاد الإسلامي علم مستقل بذاته، وإما أنه غير مستقل بذاته،كما وأن هذه الاستقلالية تتعارض مع مفهوم العضوية التي بدأت بها دراسة العوضي في العلاقة بين علم الفقه وحقل الاقتصاد الإسلامي، فالعضوية تجعل من علم الفقه عضوا في جسد المعرفة الاقتصادية الإسلامية وكذلك العكس، إذن فالعضوية تعني عدم القدرة على الانفصال، ولمزيد من الإيضاح فإن موضوع علم الفقه: الأحكام الفقهية للتصرفات تعبدية كانت أو مالية ــ اقتصادية يعني انفصال واستقلال هذا الحقل عن علم الاقتصاد الإسلامي الذي تم تحديد موضوعه بالظاهرة الاقتصادية تحليلا وتفسيرا وتوقعاً. حتى وإن محاولة التمييز عبر منهج البحث في الحقلين لم تنجح إلا في تكريس الفصل بين العلميين، فالعقل يتعامل مع مادتين مختلفتين: مادة الدليل ومادة الظاهرة / الواقعة. ومن جهة ثانية فإن ذلك التقسيم المتتالي لتكوين الحقل غير صحيح ولا سليم من وجهة نظر صديقي، فموضوع العلوم حيث الظواهر و/أو المشكلات سابقة في الوجود على الحكم الفقهي، وبالتالي فإن القول بأن الحكم الفقهي ينشيء ظواهر العلم ــ وهنا علم الاقتصاد الإسلامي ــ غير مقبول وفقا لذلك المنطق وطالما أن بمقدور الدراسة الحالية أن تجد تفسيرا يخرج مشروع العوضي من ذلك النقد، فإن ذلك يمنحنا الحق في رفض هذا الاعتراض. فتذهب الدراسة الحالية في النقاش إلى أبعد مما حصر في ذلك الاعتراض غير الواقعي ــ على الأقل في نظر الباحث ــ، بالبناء على اعتبار الحكم الشرعي/الفقهي ملمح مميز لهذا الحقل بدليل أن الذي يحدد موضوع البحث الاقتصادي الإسلامي الحكم الشرعي، ومن هنا تقع الدراسة في إشكالية ابستمولوجية في مجال موضوع الحقل يمكن التعبير عنها في الصيغة الآتية: هل تقتصر الدراسة العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي على الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي وهو من القضايا التي لازالت تثير جدلا في الفكر الاقتصادي المعاصر: أنها إسلامية الاقتصاد أو بتعبير أدق المكون الثاني الذي يضاف الى اسم الحقل " الإسلامي " والتي تبرز ليس فقط في اسم الحقل بل تجد موقعها في تحديد ماهية الحقل حيث التعريفات التي تنص على أن علم الاقتصاد الإسلامي دراسة للظواهر الاقتصادية ــ وبعبارة بديلة أدق المالية ــ في المجتمع الإسلامي أو في مجتمع ملتزم أفراده ومؤسساته بالشريعة الإسلامية، فهل كان هذا هو مقصود العوضي في دراسته؟ لو توسعنا في القول بإن العوضي يقصر مجال الدراسة في حقل الاقتصاد الإسلامي على ما إذا كان الحكم بالإباحة وبعبارة أخرى فإن الصبغة الإسلامية على مسلك البحث الاقتصادي تعني الالتزام بالظاهرة/ الواقعة الاقتصادية التي حكم فيها الشرع بعدم حرمتها، لكان قولا باطلا لأن العوضي في توضيحه لخطوات البحث في الحقل يضرب مثلا بالربا كظاهرة نقدية محرمة شرعا ويمكن للباحث في الحقل أن يدرس هذه الظاهرة من حيث

مثلا آثارها الاقتصادية— التي تعزز من إيمان الناس بأن ما حرمه الله تعالى لدفع الضرر والمخاطر عنهم — ولو سلمنا بذلك للوقعنا في إشكالية معرفية خطيرة وهي أن السلوك الاقتصادي المحرم واقع وجودا في المجتمع الإسلامي، نعم قد يقع من الأفراد وبعض المؤسسات لكنه لا يمكن أن يكون ظاهرة في المجتمع الإسلامي، ولربما خروجا من هذه الإشكالية فإن العوضي في مشروعه لا يحدد موضوع البحث الاقتصادي الإسلامي في المجتمع الإسلامي كما تذهب آراء بعض الاقتصاديين من الرواد في تعريفهم وتحديدهم لموضوع الاقتصاد الإسلامي، بل تتعدى حدود ذلك المجتمع لتشمل المجتمعات المختلفة الثقافات والتي تؤسس على فلسفات إلحادية وعلمانية تقصي القيم من جهة وتنطلق من حيوانية الإنسان وتعتبر الحياة بشموليتها المتنوعة قائمة على الصراع، ودلالة ذلك عمليا أنه يمكن للباحث في الحقل أن يتناول ظواهر اقتصادية تم الحكم عليها وبحسب تقسيم العوضي — في مرحلة الفقه المالي / الاقتصادي — بالحرمة، وبهذا العمل تخدم رسالة الاقتصاد الإسلامي من حيث إيجاد التفسيرات العلمية التي تعزز من قوة وفعالية هذا الحقل في جانبه الإصلاحي، ولعل هذا الحل يجد قوته في أن من أهداف حقل الاقتصاد الإسلامي إصلاح وتقويم الوضع موضوع البحث، و من هنا فإنه يمكن القول بأن العوضي يحدد موضوع علم الاقتصاد الإسلامي بمنهجه فمنهج العلم يتم بالتعامل مع حكم الظاهرة / الواقعة الاقتصادية أولا ولعل بهذا يتميز الحقل عن علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) بدليل أنه في المرحلة الثانية التحليل قد يتفق مع غيره من حيث استخدامه لإداة العقل في تأسيس بناء علم الاقتصاد الإسلامي — وذلك بحسب فكر العوضي — وبالإجمال فإن العوضي قد وجد في مسعاه للبحث عن هوية الحقل في منهجه أكثر من موضوعه. ومع التسليم بأن العلم تتحدد ماهيته بمنهجه، إلا أنه لابد لكل علم أن يحدد موضوعه بشكل يجعله مستقلا / أو متميزا عن غيره من الحقول العلمية. كما قد يساق اعتراض آخر على هذا الاستنتاج — في محاولة البحث عن حلول لتلك الإشكالية التي ظهرت في مشروع العوضي — بأن من المسلمات التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر على تنوعه هي أن الاقتصاد الإسلامي لا يجد له وجودا عمليا وعلميا إلا بوجود المجتمع الإسلامي الذي يلتزم فيه أفرادا ومؤسسات ونظما بأحكام الشريعة الإسلامية، بل إن مخرجات هذا الحقل من نظريات وسياسات تعكس أولا الموقف العقدي وثانيا الموقف التشريعي وثالثا الموقف القيمي وهذه المكونات تتجه إلى إيجاد المجتمع الإسلامي، وهذا ما يعني بعالمية الرسالة فعالميتها تكون من خلال تطبيقها. وهكذا تزداد المشكلات الابستمولوجية مع وجود الحلول، مما يؤكد أن دراسة العوضي فيها كثير من الغموض الناتج عن محاولة القفز على دوائر الجدل، الأمر الذي يؤكد على وعي العوضي بها

ولكنه حدد هدف الدراسة في بناء نموذج للتأصيل الإسلامي الذي يحل محل التوجه الفقهي.

وخروجا من كل ذلك يمكن القول بأن العوضي بنى رأيه في ضوء تصوره لهوية حقل الاقتصاد الإسلامي حيث إن الإسلام محدد رئيسي لموضوعات ومسائل هذا الحقل، وهذا التحديد لا يكون إلا عبر إصدار الحكم الفقهي ـــ الشرعي، فما يجوز شرعا يكون موضوعا من موضوعات الحقل، ولهذا يؤكد العوضي على العلاقة العضوية بين علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الفقه، الأمر الذي أدى إلى امتداد هذا التصور ليشمل نوعين أو مستويين من الظواهر التي يعنى بدراسة كل واحد منهما علم خاص. فالنوع أو المستوى الذي يتضمن الواقعة / الظاهرة وما يطرأ عليها من تغيرات ينبغي أن يكون مادة علم الاقتصاد الإسلامي. وبهذا يقصر او يضيق العوضي من موضوع علم الاقتصاد الإسلامي حيث الدراسة التحليلية للظاهرة الاقتصادية وهو وجه من أوجه علم الاقتصاد.

كما أن دراسة العوضي مع غموضها في بعض المجالات التي تفكر فيها، فإنها كذلك تثير عددا من التساؤلات التي تعد من وجهة نظر العوضي مشروعة ومن ذلك القائم بعملية البحث في مرحلة الفقه الاقتصادي / المالي، فمادام أن العملية تستهدف الحكم الشرعي فهي تتطلب الإعداد العلمي عبر سنوات من التكوين في تخصص علم الفقه وأصوله، في الوقت الذي يتدنى فيه التكوين العلمي إلى أن امتلاك الحد الأدنى من المعرفة بأساسيات الوصول إلى الحكم الشرعي كما ذكر العوضي ذلك في دراسته، وهو ما قد لا يجد قبولا له لا من المتخصصين في ذلك الحقل ولا يصدقه الواقع التنظيري (تعدد التكيفات الفقهية).

ب - ١ - ب) طبيعة الظاهرة الاقتصادية وجمعها للنسقين المعرفيين:

لقد سعى العوضي في دراسته إلى أن يسهم في حل الإشكالية القائمة والمتمثلة في جذب الحقل إلى حاضنة النسق الفقهي بتفريعه فرعا من علم الفقه، ووجد أن أداء هذه المهمة يحتم عليه أن يبدأ بتحديد مادة علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجه. ففيما يتعلق بالمسألة الأولى مادة علم الاقتصاد الإسلامي فقد رأى أن يهتم علم الاقتصاد الإسلامي بدراسة الظاهرة الاقتصادية تحليلا وتفسيرا ووصولا إلى قدر من التوقع بها يمكن من خلاله التحكم في الظواهر. وهذه النظرة إلى مادة علم الاقتصاد الإسلامي وإن كانت تتفق مع رؤية الفكر الاقتصادي الإيديولوجي ولاسيما الرأسمالي، إلا أن العوضي حاول أن يتجاوز هذا الموقع بتحديد الموقف الشرعي من الظاهرة الاقتصادية ابتدأ، بناء على أن الظاهرة الاقتصادية سلوك يصدر من عدد من الأفراد والمؤسسات وأن هذا السلوك يتضمن على دوافع وغايات وتصرف وهو الجانب القيمي / المعنوي في

الظاهرة الذي من ثم لابد فيه من بيان الحكم الفقهي، ومن هنا اعتقد العوضي أن تصور التأصيل الإسلامي لمجال الاقتصاد وتحويله إلى علم يحمل هويته الإسلامية بالفعل أمر يقتضي إقامته على الحكم الشرعي، وهو بذلك يحدد العلاقة ليس في تجاور ولا في شكل تقاطع، بل في شكل علاقة عضوية لا يتصور فيها مسلك البحث إلا بهما وإن كانا على مرحلتين ولكن متتاليتين، وهكذا فالظاهرة / الواقعة الاقتصادية هي بمعنى ما ظاهرة / واقعة شرعية ينبغي دراستها فقهيا للوصول إلى حكمها الشرعي، وعند هذه النقطة تنتهي منهجية البحث لتتحول إلى منهجية تعنى بتحليل الظواهر تحليلا يمكن من توقع ما قد تؤدي إليه. ومما يميز مشروع العوضي في تحديد علاقة الفقه بحقل الاقتصاد الإسلامي توجهه نحو العضوية، بخلاف من ناقش الموضوع من بعده حيث الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالعلوم المجاورة وليس من المستبعد أن يكون المناخ العلمي الذي عاشه العوضي في جامعة الأزهر وعانى منه في شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى هو السبب الأساسي في ميلاد هذه الإضافة وتبنيها في الشعبة نظرا لاستقطاب العلم الفقهي لنسبة هامة من فئة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الشعبة. وإلى جانب هذا البعد الفكري من أبعاد مشروع العوضي يظهر بعدٌ آخر يتفرع من تلك النظرة في طبيعة الظاهرة وتحديد العلاقة، ألا وهو إنهاء حالة الثنائية بين النسقين المعرفيين عبر إيجاد علاقة عضوية من منطقة اتفاق بينهما وهذه غاية استهدفها مشروع العوضي. فالعوضي وجد واقعا يسير فيه البحث العلمي في حقل الاقتصاد الإسلامي نحو تراكم معرفي في حقل الفقه، كما أنه وجد أن حقل الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يكون مجرد تحليلٍ للظاهرة الاقتصادية، وبالتالي كان يرفض تقسيم العمل البحثي إلى قسمين مستقلين تبعا لكل نسق معرفي (= فقه / اقتصاد) وذلك لما في هذا التقسيم من ازدواجية قد تتسبب في عدم نمو الحقل، ولهذا قرر بأن الاقتصاد الإسلامي يدرس الظاهرة بمظهريها ووجهيها الشرعي والاقتصادي، وإن كان عبر مرحلتين لكل مرحلة اسم أطلق عليها ومنهجية ولها هدفها وغايتها، إلا إنهما تؤديان إلى وحدة الحقل بوصفه علما له كيانه، وهذا هو ما حاول العوضي المحافظة عليه.

وبالرغم من أن هدف مشروع العوضي بناء نموذج للبحث الاقتصادي الإسلامي يحل بديلا لمسلك البحث الذي يدار وفقا لمنهجية علم الفقه وأصوله داخل الشعبة، إلا أنه لم يحرر علم الاقتصاد الإسلامي من علم الفقه وأصوله، بدليل أن الرسائل العلمية التي تبنت هذا النموذج برز فيها تأثيرات الفقه والفقهاء في مخطط الرسالة وفي حجم الكتابة وفي كم المراجع الفقهية وفي مساحة الاستشهاد بالنقول الفقهية، فكان من نتائج ذلك أن المرحلة التالية والتي ذكرها العوضي في مشروعه لم تظهر بالمساحة وبالحجم الذي يمكن من خلاله الوصول إلى أبنية تكمل / تؤسس

لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، وهو ــ أي مشروع العوضي ــ وإن فتح الباب أمام الموضوعات الاقتصادية البحته، لم يغير شيئا من النظرة إلى الظواهر الاقتصادية ومعالجتها بعيدا عن التوجه الفقهي، وبالتالي لم يستطع نموذج العوضي أن يحل حلولا تاما محل التوجه الفقهي على الأقل في جانب التحليل الذي يعنى بالبناء النظري للحقل، وبالرغم من كل ذلك فقد نجح مشروع العوضي في إثارة قضية هوية الحقل، واستقلاليته عن الحقول العلمية ولاسيما علم الفقه، وإن لم يتحقق ذلك في واقع الشعبة من حيث استقلاله بوصفه حقلا أكاديميا له بنيته المؤسسية المتميزة، وعلى الأقل تمكنه من الاستقلال الإداري عن مجلس قسم الدراسات العليا.

ب-١-ج) لقد حدد العوضي جوهر علم الاقتصاد الإسلامي في الظاهرة / الواقعة الاقتصادية، وهو بهذا ينقل مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي من إطار علم الفقه ومن استخدام النموذج الأصولي إلى التحليل البحت ومن غاية الحصول على الحكم الفقهي إلى غاية التحليل والتفسير والتوقع، وبهذا بدأ تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا للتوجه الفقهي يتراجع على الأقل تنظيرا ليحل محله مفهوم التحليل، وقد عد هذا التطور بداية لمرحلة جديدة في تصور التأصيل الإسلامي في حقل الاقتصاد، سواء من حيث جوهر علم الاقتصاد الإسلامي ومحتواه، أو من حيث وحداته التحليلية أو منهجيه البحث فيه، أو من حيث غايته، يدل على ذلك توجه الباحثين في الدراسات العليا بالشعبة إلى موضوعات اقتصادية يتم التعامل معها بمناهج تقترب من مفهوم العلمية، مثل دراسة الربا و / أو الزكاة و / أو الملكية... ــ . وهو ما يدل على الرغبة في التخلص من النظرة التقليدية التي ركزت على الجوانب والهياكل الوصفية والتعاملات المالية المرتبطة بالنظام الاقتصادي وفقه المعاملات .

ب-١-د) وإذا كانت الظاهرة الاقتصادية هي موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، فما هو المنهج الذي يتعين على هذا العلم أتباعه في دراسة ذلك الموضوع ؟. إن إجابة العوضي على هذا السؤال جاءت واضحة ومحددة ومؤسسة على الصلة الوثيقة بين المنهج والموضوع، فبما أن علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يدرس الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي وفي إطار المجتمع الإسلامي، وحيث إن المجتمع الإسلامي الذي يمكن لعلم الاقتصاد الإسلامي أن يدرس ظواهره غير متاح بشموليته التطبيقية، فإنه لا سبيل لبناء نظري لعلم الاقتصاد الإسلامي إلا عبر المنهج العقلي على الأقل في هذه المرحلة من الفراغ التطبيقي، وفي هذا الصدد يقول العوضي "وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي هو إعمال العقل في هذا الحكم الذي حصلنا لتحديد الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم وتحليلها والتأثير فيها والتنبؤ بها " (ص ٢٦). ويلحظ من

هذه النظرة إنها تتضمن على عدة عناصر سنقتصر على ذكر اثنين منها: أولها يتعلق بارتباط علم الاقتصاد الإسلامي بالمجتمع الإسلامي، وهذا الارتباط يثير إشكالية منهجية هي الخصوصية التي ينظر إليها من زاوية بإنها تضاد عالمية الرسالة الإسلامية. وثاني هذه العناصر استقلال العقل في دراسة الظواهر موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يثير جدلا بستمولوجيا وحتى على مستوى نظرية التأصيل، إذ إن قصر العوضي في تمييزه بين الفقه الاقتصادي / المالي وبين علم الاقتصاد الإسلامي على استخدام العقل في الواقعة / الظاهرة الاقتصادية تنحية لدور الوحي، إو على الأقل قصر الوحي على معرفة الحكم الفقهي، مع العلم بأن للوحي أدواراً في صياغة قوانين علمية (= السنن الكونية + السنن التاريخية +....) " وما العقلانية إلا الاقتناع بقدرة العقل على بناء منظومات تتسع لتشمل مختلف الظواهر أي الإيمان بكفاية العقل واستقلال مرجعيته، واستبعاد الوحي من دائرة البحث العلمي والتفكير العلمي المنضبط " (ص ٢٢٥ علي محافظة، حصيلة العقلانية) . ولن نسأل هل هذا هو ما كان يعنيه العوضي ــ لأننا من تلامذته ــ ؟ بل الصحيح لماذا قصر العوضي في منهج دراسة الظواهر الاقتصادية على العقل ؟ ولمزيد من التحديد فإن جزء من الإجابة تكمن في النظرة إلى وجود المجتمع الإسلامي وهو ما يعني أنه في هذه المرحلة حيث لا وجود للمجتمع الإسلامي الملتزم فإنه يمكن اللجؤ إلى المنهج العقلي وكأن العوضي يحاكي منهج المدرسة التقليدية (= الكلاسيكية) وبصفة خاصة المنهج الريكاردي، وفي هذا اتساق منطقي لفكر العوضي من قضايا جدلية لازال يعاني منها حقل الاقتصاد الإسلامي فهو يعتبر علم الاقتصاد إسلاميا إذا كان هناك واقع مجتمعي تحكمه الشريعة الإسلامية.

ب- ٢ ــ ثنائية العلمين: الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي:

من أبرز القضايا التي أثارها المشتغلون بحقل الاقتصاد الإسلامي قضية العلاقة بين علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الإيديولوجي في شقه الرأسمالي فقط ــ ولا يدري الباحث لماذا هذا الاختزال أو لا يمكن أن يكون في علم الاقتصاد الماركسي مقولات وصفية يمكن الاستفادة منها ؟! ــ واتجاها نحو عرض موقف العوضي من علم الاقتصاد الوضعي، فإننا نجد أنه موقف الرفض للفكر الاقتصاد الوضعي، ويبنى هذا الرفض على أسس بستمولوجية " فالاقتصاد الوضعي له أسسه الفلسفية والاقتصادية التي يبنى عليها وله فروضه التي يقوم عليها التحليل فيه وحيث تحكم سلوك وحداته الاقتصادية... فهو مؤسس على أن مصدر المعرفة هو الإنسان، فهو قادر بإمكانياته الذاتية أن يكشف القوانين التي تحكم الظواهر، ومنها الظاهرة الاقتصادية، وأنه قادر على هذا الاكتشاف بعقله وليس بمساعدة قوى خارجية غيبية، ثم هو قادر

أن يسيطر على الظواهر " (ص ٣٧) ثم يبدأ في المحاكمة وصولا إلى تحديد موقفه فيقول " مصدر المعرفة على هذا النحو الذي يؤمن به الاقتصاد الوضعي ليس مقبولا إسلاميا...." ثم يصل إلى الحيثيات التي يقيم عليها حكمه بالرفض " فجعل مصدر المعرفة الاقتصادية في الرأسمالية هو الإنسان وإبعاد الدين كلية عن ذلك... وهذا الأساس على هذا النحو من حيث موضوعه في تناقض مع الإسلام، ثم هذا الأساس من حيث جذوره التاريخية هو غريب على المجتمعات الإسلامية " (ص ٣٩) ولعل هذا النص يكشف عن أن الرفض للفكر الاقتصادي الإيديولوجي يرجع إلى التصورات الخاطئة التي يحملها ذلك الفكر للعلم نفسه وإلى منهج البحث فيه، وكذلك إلى مضمونه وتوجهاته ووظائفه التي تجعل من الصراع هو المبدأ ومن امتلاك الثروة الحياة. ويقابل ذلك الموقف الجيد موقفان: موقف التحذير فقط من البناء العلمي للاقتصاد الإيديولوجي، ودلالة هذا الموقف عمليا أنه يمكن توظيف نظريات ومقولات ذلك العلم في البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي، ولكن بعد التمحيص الذي قد ينتج عنه التطهير ثم الإضافة، وموقف ثالث يذهب أنصاره إلى عملية تفكيك لمكونات ذلك العلم بالتمييز بين الجوانب الفلسفية والجوانب النظرية. وكلا الموقفين ينتهجان نهج التجزئة والقطع توطئة لصناعة توليف جديد يفضي إلى إذابة هذا المقطوع والمجزأ في بناء حقل الاقتصاد الإسلامي بعد تطعيمه وتدعيمه بنصوص الوحي وبنقول المفكرين من علماء وفلاسفة ومؤرخين في التراث الإسلامي.

٣ ــ التوجه نحو ممارسة النقد لإثبات الوجود المختلف

لقد كان لتصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا لمشروع العوضي دور هام في المراجعة الذاتية بحثا عن هوية مستقلة وكيان مؤسسي غير متفرع من نسق معرفي آخر، ولكنها أوجدت حالة من اللاستقرار في كيفية البناء لحقل حديث النشأة، كما أوجدت حالة من التشكك في ميلاد علم يحمل هوية أمة كانت خير أمة، وكان من آثار ذلك تقلص في مجال النظرية / التحليل الاقتصادي (= العلم)، فالرسائل التي حاولت تطبيق مشروع العوضي وقعت في فخ التوجه الفقهي حيث الاستغراق البحثي والمضني في الجانب الفقهي للظاهرة الاقتصادية، حتى إذا ما تم الانتهاء من تلك المرحلة (= الفقه الاقتصادي) قل الجهد البحثي وكل الذهن عن تنفيذ المرحلة التالية (= التحليل / علم الاقتصاد الإسلامي) ومؤشرات ذلك عدد الصفحات وعدد المراجع نسبة إلى مرحلة البحث الفقه الاقتصادي، وإذا كان ذلك من الداخل فإن الخارج قد أسهم في وجود تلك الحالات المعبرة عن اليأس والعجز عن تشكل بناء نظري لاقتصاد إسلامي ــ حيث قيام هجمة حيال التصاق العلم بالهوية ظهرت في عبارات " العلم حيادي " و " العلم لا جنسية له " لا وجود لعلم الاقتصاد الإسلامي " وهناك " نظام اقتصاد إسلامي ". من هنا جاء موقف تشكل

في الشعور تسببت فيه تلك المشاهدات الداخلية والضغوط الخارجية، وعبر عنه في المناقشات المشافهاتيه بين الباحثين في الشعبة،فظهر توجه لممارسة النقد لعلم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي)، هذا النقد الذي تعزز وجوده من خلال مشروع العوضي المعبر عن موقف الرافض من ذلك البناء النظري والتطبيقي لتاريخيته ولمركزيته، كما أن عوامل أخرى مهدت الطريق بشكل غير مباشر لتطور التوجه النقدي داخل الشعبة، ولعل من أهمها تأثير الصحوة العلمية المتمثلة في الجوانب التطبيقية وفي الجانب المؤسساتي العلمي .

أ) البنية التحتية للتوجه النقدية:

إذا كان مشروع العوضي قد أعلن عن انتهاء مرحلة التوجه الفقهي ومحاولته في إحلال نموذج مشروعه حول الكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق هدف البناء النظري والمنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي، ومع عدم النجاح في تطبيق المشروع وتنفيذه على الأقل في شقه الثاني الذي منه يتكون البناء العلمي للحقل، نقول ومع ذلك فإنه توجد عوامل أخرى مارست تأثيرها في تشكيل وتعزيز التوجه النقدي لعلم الاقتصاد الإيديولوجي (= الوضعي) وهي: ــ

أ-١– الإخفاق في التنظير عبر الممارسات البحثية المتعددة. وهذا الإخفاق لم يقتصر على الجانب المعرفي بل وفي المجال المنهجي والذي كان مليئاً بالمشكلات المنهجية ولم تنجح الإطروحات التنظيرية مع قلتها بل وندرتها في حلها أو تفكيكها، بالرغم من أنها من أهم أسباب فشل التنظير على المستوى المعرفي حقائق ونظريات. وما أدت إليه حالات الفشل تلك من آثار نفسية نشطت من جديد بنية التبعية المتولدة من النظام التعليمي سواء على مستوى التعليم العام أو على مستوى التعليم العالي.

أ-٢- ظهور كتابات ترفض التوجه بالعلم الاقتصادي وجهة مذهبية / إيديولوجية ــ كما يزعم البعض ــ وتتخذ من تجربة التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وقائع على الفشل الذريع في إقامة علم للاقتصاد يرتكز على المذهبية الإسلامية.

أ-٣- محاولة التحرر من الفكر الاقتصادي الغربي بمفهوماته ومصطلحاته ونظرياته وقوانينه .

أ-٤- محاولة التأكيد على الاختلاف الجذري لحقل الاقتصاد الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الإيديولوجي (الوضعي)، وتعزيز قوى الممانعة الفكرية عبر جبهاتها المتعددة والمتسعة.

أ-٥- تخريج دفعات من قسم الاقتصاد الإسلامي الـذين يحملـون شـهادة الإجـازة (= البكالوريس) في تخصص الاقتصاد الإسلامي والذين كان يترقبهم المؤسسين لحمل لواء التأسيس الحقيقي لعلم الاقتصاد الإسلامي نظرا لأن من سبقهم كانوا مزدوجي التخصصات على مسـتوى الإجازة وعلى مستوى الدراسات العليا، وما تثيره تلـك الازدواجيـة مـن مشـكلات منهجيـة ومعرفية، كان من ثمارها الطبيعية عدم القدرة على التصنيف العلمي لشهادات تخصصهم، وغير ذلك من آثار انعكست سلبا على مسيرة نمو وتطور الحقـل فـي جانبـه العلمـي / التحليلـي، وبمشاركة مجموعة أعضاء الهيئة التدريسية في الإشراف والتي اسـتطاعت بفعـل الدراسـات العلمية من خارج الشعبة والجامعة أن تطور من معارفها بشأن هذا الحقل الحديث النشـأة، وأن تعكس ذلك على توجيه اهتمامات الباحثين في الشعبة إلى دراسة الظواهر الاقتصادية كما تناولها علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) في صورته الرأسمالية، فصدرت مجموعة منظمـة مـن المشروعات البحثية التي تجسد الممارسة النقدية لبنية علم الاقتصاد الإيديولوجي.

أ-٦- ومن المتغيرات التي حرضت نحو ميلاد عملي لهـذا التوجـه الحضـور القـوي للصراع المتجدد بين المنظومة الثقافية والحضارية الإسلامية وبين فلسفة الحداثة التي جعلت من الدين وجعل مقلدوها من أبناء واقع مجتمعات إسلامية الدين الإسلامي عائقا عن التقدم بـالمفهوم الذي يصدره الفكر العلماني المادي، وفي ظل العجز عن توليد نظريات في العلـوم الاجتماعيـة ولاسيما حقل الاقتصاد الإسلامي، تم البحث بشكل براجماتي (ذرائعي) عن الوجهة الأكثر نفعـا في معارك الثقافة وحروب الفكر، فكانت الأجدى وجهة توجيه النقد لعلوم الآخر، ومما يزيد مـن تلك الجدوى لتلك الوجهة ظهور فكر نقدي من داخل الفكر العلماني جغرافيا ومن خارجه أيضـا اكتسب قدرا كبيرا من المصداقية في محاولته لتشخيص أزمة الفكر في بعده الفلسفي وأزمة العلم في بعدها الابستمولوجي.

ب) البنية الإبستمولوجية لتوجه الممارسة النقدية:

إذا كانت تلك العوامل والدواعي دافعة نحو التوجه النقدي لعلم يتمتـع بالهيمنـة الفكريـة والعملية على مستوى العالم، فإن الدوافع المنهجية التي يتبناها التوجه النقدي تكشف عن توجـه مؤسسي يعلن عن تصور لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد. ويمكن أن نعدد تلك الأبعـاد المنهجية في النقاط الآتية: ـــ

ب-١- الوعي التشكيكي في نتـائج (= مقـولات ونظريـات وقـوانين + سياسـات + تطبيقات) علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) لأنها متولدة عن التجربـة والخبـرة الغربيـة

المتصفة بالعداء لكل ما يتعلق بالدين وبالقيم، والمبنية على الثنائيات الإقصائية ، والأقطاب المتعارضة، فالدين والدولة، والروح والجسد، وعالم الغيب وعالم الشهادة، والإنساني والحيواني، والوحي والعقل، والدين والعلم، والفردانية والجماعية والمتحيزة للنزعة المركزية الغربية ذات الطابع الاعتدائي (= الاستعماري) والمرتكزة على الصراع (= الفرويدية + الداروانية + الماركسية + الكانتية أقطاب الفكر العلماني / الدهري) المتوجه نحو امتلاك الثروة باعتبارها عنصر قوة وهيمنة وسيطرة، والمتجهة نحو الواقع كما هو قائم عبر استخدام المنهجية الوضعية التي تؤكد على استبعاد الوحي وإقصاء القيم من التحليل وصولا لمعرفة تتسم بالعلمية.

ب-٢- النزعة النسبية في تحليل العلم للظواهر الاقتصادية في المجتمعات الغربية. فبناء على أن تلك الظواهر ظهرت وحدثت في واقع مادي محكوم إلى ثقافة الصراع وقيم الفردانية المتطرفة، فإن نتائج دراستها تؤكد على نسبيتها وخصوصيتها، ومن جانب آخر على قصورها وعورها لأنها لا تأخذ في تناولها المنهجي إلا السلوك الظاهر، والجزء المنظور من الواقع (المادية) وتعتمد في تعميمات نتائجها على آلية السلوك الإنساني المتحيزة لتصورات ذلك الفكر العلماني المادي وإسقاطها على المجتمعات ذات الثقافات المختلفة، وباستعارة مقولة قطب في نقده لعلم النفس الغربي " ليس علما يسهم في إنتاج معرفة موضوعية بالواقع الإنساني بقدر ما يعمل على ترسيخ وتبرير تصور قائم حول الإنسان بإضفاء صبغة العلمية والموضوعية عليه " (ص ٤٩٠).

ب-٣- تفضيل التوجه النقدي لمبدأ النفعية العملية وإن كانت متأثرة إلى حد ما بما يسمى بالبراجماتية / الذارئعية في بعدها النفسي، نتيجة للإخفاقات التي شهدتها الشعبة على مستوى الإنتاج المعرفي، ولعل من أخطرها الإخفاق في تحقيق هدف بناء علم الاقتصاد الإسلامي وغير ذلك، وهو ما أصبح موضع شك ونقد من قبل المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي، وذلك بسبب عدم تحديد واضح لكيفية التأصيل الإسلامي للاقتصاد ومنهجيته التطبيقية، حيث التعددية في التصورات المتضادة، وعدم الإعداد القوي في مرحلة التكوين والتأهيل .

ب-٤- الاعتبار بأن توجيه النقد إلى علم الاقتصاد الإيديولوجي سيسهم في إبراز الصورة المشرقة لعلم الاقتصاد الإسلامي، الذي يمثل أحد مشاريع الاستقلال الفكري والعملي في المشروع الأم مشروع الهوية والنهوض الحضاري.

ب-٥- الخروج من أزمة العلاقة بين التنظير والواقع الذي ينظر إليه على أنه لا يمثل المجتمع الإسلامي والذي يعتبر في الوقت نفسه ضروريا لنمو وتطور علم الاقتصاد الإسلامي (

الاختبارية)، بالالتجاء إلى واقع منحرف ساحر للمغلوبين من بلدان العالم الإسلامي لكشف عورته وسوءته.

ج) التعريف بتوجه الممارسة النقدية :

يمكن تعريف التوجه لممارسة نقدية بأنه عبارة عن " مجموع الدراسات العلمية التي تتخذ من الظواهر الاقتصادية كما هي في الأدبيات العلمية للاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي (الوضعي) موضوعاً لدراسته النقدية وذلك من منظور إسلامي ". ويلحظ من هذا التعريف العناصر الآتية:

١ــ أن الملمح الرئيسي هو بروز عنصر المحاكمة سواء المستندة إلى القيم أو المستندة إلى الجانب العقدي كعنصر أساسي في محاولة إعادة تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد. ويتراوح هذا النقد ما بين نقد النظرية المفسرة للظاهرة الاقتصادية موضوع الدراسة وبين نقد وجود الظاهرة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي عبر تفكيك متغيرات وعوامل حدوثها ومحاكمتها من منظور إسلامي.

٢ ــ أن بؤرة العمل البحثي في ظل هذا التوجه تتحدد بالحكم على سلوك الأشخاص الاقتصادية كما تنطق به الأدبيات العلمية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الإيديولوجي ومن منظور إسلامي.

٣ ــ تركيز وتركز النقد في ظل تصور التوجه على الجوانب القيمية والسلوكية.

د ــ الفجوة الاختلالية بين التصور والممارسة البحثية للتوجه النقدي:

عندما بدء في تطبيق التوجه النقدي في ميدان البحث العلمي حدثت تحولات منظوراتية، أدت إلى واقع لممارسة نقدية تتخذ مسلكين رئيسيين:

المسلك الأول: إضفاء الشرعية على مقولات ونظريات علم الاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي، وذلك بالبحث عن الآيات القرانية والأحاديث الشريفة وما نتج عنهما من أقوال وأفكار في التراث الإسلامي تؤيد تلك المقولات، ولكن هذا التأييد ليس بهدف البناء النظري لعلم حديث النشأة وإنما بهدف البرهنة على سبق مصادر الحضارة الإسلامية ــ والذي يعبر عنه البعض بسبق الإسلام وهو تعبير خاطيء ــ للفكر الاقتصادي الوضعي (الإيديولوجي)

المسلك الثاني: إعادة بناء علم الاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي على أسس قيمية. وفي هذا المسلك البحثي تحاكم الظاهرة الاقتصادية كما تخبر بها الأدبيات العلمية محاكمة قيمية عبر عملية تفكيك تصل إلى حد الذرية، فتُرفض وتُحذف تلك المقولات والمتغيرات والعوامل التي تدان من قبل المنظور القيمي والمرجعية الإسلامية وتقر ويُعترف بالتي تخالف الشريعة الإسلامية.

ةفب٢

ولقد كان لتلك الممارسة الواقعية للتوجه النقدي نتائج منهجية، نذكر أهمها: ـــ

ـــ عدم القدرة على الانفكاك من التبعية للآخر (= علم الاقتصاد الإيديولوجي)، وللاستقامة العلمية (= الموضوعية) فإن الدراسات العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي لتؤكد على نتيجة غريبة تتمثل في أن هذا الحقل لا يمكن أن ينمو ويتطور ـــ نموا وتطورا كميا لا نوعيا ـــ إلا في ظل علم الاقتصاد الإيديولوجي.

ـــ اعتبار أن عمليات الشرعنة وإعادة بناء علم الاقتصاد الإيديولوجي على أسس قيمية تمثل العملية الرئيسية في بناء علم الاقتصاد الإسلامي، وكأن المهمة التي من خلال القيام بها سيتم تكوين علم الاقتصاد الإسلامي هي تطعيم علم الاقتصاد الإيديولوجي بالبعد القيمي من جهة وبتصحيح هيكلته من جهة ثانية.

ــــ إذا كانت تلك الممارسة النقدية تختزل التأصيل الإسلامي في عمليات التصحيح والتطعيم وصولا إلى بناء علم للاقتصاد الإسلامي، فإنها تحدد المصادر المعرفية لعلم الاقتصاد الإسلامي في علم الاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي بعد تصفيته من التحليلات والتطبيقات التي ترفض من قبل المنظور الإسلامي.

ـــ التحول إلى منظور النسبية فليس كل مقولات ونظريات ومفاهيم ومصطلحات علم الاقتصاد الوضعي (الإيديولوجي) مرفوضة، بل يوجد جزء منها مقبولٌ من قبل المرجعية الإسلامية، يمكن توظيفه في بناء علم الاقتصاد الإسلامي.

وهكذا تبرز حالة جدلية في تاريخ شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا التي تشهد وبشكل متجدد ــ لتجدد العوامل والمتغيرات والتغيرات ــ إدعاءات بإعادة التأسيس والبناء من جديد.

هــ ــ أوجه النقد للممارسة النقدية:

إن تلك الممارسة النقدية التي جاءت على خلاف تصور التوجه النقدي يتوجه عليها النقد، ويمكن تحديد بعض هذه الأفكار الناقدة فيما يلي:

هــ-١- أن نشاط الممارسة النقدية (= المحاكمة) تم القيام به دون امتلاك واضح لآليات التعامل مع الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، حتى من حيث تصنيف الفكر الاقتصادي الإيديولوجي إلى مقولات وصفية ومقولات معيارية كما جاء في دراسة الزرقا، أو إلى فلسفة وتجربة، ومن ثم فكل مقولة وصفية أو تجربة ذات طابع إنساني فهي مقبولة بعد تطعيمها بالقيم ــ كما يذهب إلى ذلك الزرقا ومن تبعه في هذا التوجه، وعلى العكس فكل مقولة فلسفية أو ذات جذر فلسفي فهي مرفوضة بناء على أن ذلك الفكر قائم على تصورات تتصادم مع "المذهبية الإسلامية " من حيث النظرة إلى الكون والإنسان والحياة بينهما . لكن كيف يمكن التمييز بين مقولات وأخرى أي ما هو المعيار ؟. كما أن التفرقة بين مقولات وصفية وأخرى معيارية وبين الحقيقة الدينية والحقيقية العلمية وبين العلم والأخلاق... تمييز لم يبن على أسس علمية، وإنما هي تفرقة فلسفية تسببت في خلقها الفلسفة الوضعية، وهي التي تولدت عنها تلك الأزمة الخانقة التي إدت إلى تحولات كبيرة على مستوى الفكر (= ما بعد الحداثة) وعلى مستوى الممارسة (= الكوارث البيئية والتدهور الأخلاقي) وعلى مستوى العلم حيث التفسير المادي للظواهر الاجتماعية، والاهتمام الشديد بالواقع التجريبي وحصر المعرفة فيه..الخ وما ترتب عليه ذلك من تفسخ للظواهر وعزل لعوامل ومتغيرات تمارس تأثيرا قد يعلو في قوته وقدرته العوامل الأخرى التي تهتم بها تلك الأطر المعرفية والابستمولوجية في الفكر العلماني المادي. وبالرغم من ذلك فإن الدراسات في حقل الاقتصاد الإسلامي تختلف وتتباين في تصورها للعلاقة بين الحقل وبين العلوم الاقتصادية الإيديولوجية، بل إن بعض الدراسات الفلسفية التي تتناول كيفية بناء معرفة علمية إسلامية تنص على أن ذلك المقبول من الفكر الإيديولوجي يجب تخليصه وتطهيره من خلفيته الفلسفية والقيمية لمنافاتها للإسلام، في حين أن دراسات أخرى تضع شروطاً وتحدد محددات صارمة في كيفية التعامل مع الفكر الإيديولوجي في مختلف التخصصات، ومن ذلك أن النتائج سواء جاءت في شكل نظريات أو قوانين أو مقولات أو منطوقات لملاحظة السلوك الإنساني تكون غير مقبولة من منظور المرجعية الإسلامية عقيدة وتشريعا وأخلاقا، ويبرر ذلك

من وجوه عدة منها: أن منهجية الدراسة للسلوك تقوم على تصورات منحرفة سواء عن طبيعة الإنسان أو عن تركيز الاهتمام ببعد وإلغاء البعد الآخر ــ الثنائيات المتضادة التي عرف بها الفكر الإيديولوجي ــ أو عن قصور وعور المنهجية حيث التمييز الإقصائي لمصادر المعرفة الملاحظة ــ التجربة / الوحي ــ الغيب / العقل...، فإذا كانت هذه النتائج مبنية ومرتكزة على مثل تلك الوضعية فكيف تؤصل إسلاميا ؟! بل كيف يمكن القبول بذلك التصنيف سواء إلى مقولات وصفية مقابل مقولات معيارية أو إلى فلسفة وتجربة، في الوقت الذي يعاني ويشهد فيه الفكر الإيديولوجي ــ وانعكاسات ذلك على الحقول العلمية ــ أزمة بستمولوجية ومن قبلها أزمة انطولوجية ــ مابعد الحداثة ــ المابعديات ــ أدت إلى زعزعة المفاهيم والمسلمات والمقولات، والتشكيك في كثير من نتائج ذلك الفكر سواء في جانبه الفلسفي أو في جانبه العلمي، بل والأكثر من ذلك أن معظم منتوجات ــ على الأقل في حقل الاقتصاد ــ غير متحقق منها تجريبيا حتى توصف بالعلمية ــ كما تشترط الفلسفة الوضعية وفي أطوارها المختلفة ــ وما تم التحقق منه لا يمكن أن يوسم بالعالمية، لأن في الأصل التحقق لسلوك يتجذر من تصورات وموضوع التحقق نتيجة لمنهج يخضع تصميمه لأطر نظرية في المعرفة ومسلمات فلسفية تم رفضها من قبل نظرية التأصيل الإسلامي للعلوم. بل والأقوى دليلا أن المراجعات الفكرية التي تشهدها الساحة الغربية تكشف عن هدم لكثير من مقولات علمية والتشكيك في الجزء الباقي منها، ولا يعني ما سبق من القول بالرفض تقليلا من أهمية العلم ودوره وإنما من بنائه ومضمونه وتوجهاته ووظائفه كما هي في الفكر الإيديولوجي، الذي يدعى الدقة والموضوعية في حين أن الواقع كثيرا ما يثبت عدم صدقها وصحتها.

هـ-٢- إخفاق نشاط الممارسة النقدية (= المحاكمة) في تحقيق أهداف التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، ومن ذلك البناء النظري لعلم الاقتصاد الإسلامي، فلم تنجح تلك الممارسات النقدية عبر الرسائل العلمية في صياغة نظريات أو اكتشاف قوانين، ولم تستطع عبر محاكمتها المتنوعة القدرة على التفسير والتوقع للظواهر الاقتصادية موضوعة التحاكم، ولم تستطع أن تبني علماً على شاكلة علم الاقتصاد الإيديولوجي، ذلك أن علم الاقتصاد الإسلامي على عكس علم الاقتصاد الإيديولوجي، وأن المجتمع الذي يكرم فيه الإنسان ويرقى فيه السلوك الإنساني على عكس المجتمع الذي تسيطر فيه وعلى مناحي الحياة المختلفة فكرة الصراع والهيمنة، والتي تحكم مسيرة تطور علم الاقتصاد الإيديولوجي هذا من جهة فلسفية، ومن جهة عملية فإن منهجية تلك الممارسة النقدية إلى جانب أنها تفتقد إلى تصور للكيفية التي من خلالها يمكن التعامل الصحيح من جهة والسليم من جهة ثانية مع الفكر الاقتصاد الإيديولوجي ــ وكما

سبق بيانه ــ فإنها تتصف بالانتقائية حيث تنتقي ما يتلاءم من مقــولات ومتغيــرات وعوامــل ومفاهيم في النظريات التي تشرح وتفسر الظاهرة الاقتصادية في ذلك الفكر العلماني / المــادي مع ما يفهم أنه الإسلام أو أنه يتشابه مع فكر المورث الإســلامي، وهــذه المنهجيــة المتســاهلة والسائلة لا يمكن أن تؤتي ثمار ونتائج عملية تنطبق على واقع مجتمعي إسلامي وتعبر عنه، كما أنها لا يمكن أن تولد نظرية ولا تنشيء علما. ولأن هذا النشاط الذهني لا يبعد عن ممارسة نقدية باهتة، تأخذ إما صيغة الحذف وإما صيغة القبول دون أن تتقدم خطوات إلى الأمام فــي التحليــل بالبناء على نتائج تلك المحاكمات أو التطوير عبر بناء مستقل يعبر عن علم الاقتصاد الإســلامي وعن المجتمع الإسلامي،بل والأهم إعادة هيكلة تلك النتائج لجعلها تتسق مع تصــور التأصــيل الإسلامي لحقل الاقتصاد. وبتعبير مجمل لم يستطع الممارسون لنشاط النقد تجاوزه إلى التــأليف والتركيب البنَّاء.

هــت-٣- أن نشاط المحاكمة النقد وفقا لتلك المنهجية ــ في المسارين السابقين ذكرهمــا ــ أدى إلى صناعة تلفيقية أفضت إلى إذابة الفكر الاقتصادي الإسلامي علــى ضــعف حجمــه وتفرطحه في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي ذي الطبيعة التراكمية ــ معرفيا ــ وهو الأمر الذي يعني إضفاء الشرعية على ذلك الفكر الإيديولوجي، بل وكأن الاقتصاد الإسلامي فرع من ذلــك الفكر، يمكن التعبير عنه بأنه الاقتصاد الإيديولوجي المعياري، ومما يترتب علــى ذلــك تأكيــد الحقيقة المتوهمة والادعاء المزيف بعالمية علم الاقتصاد ــ مع تركيز المدعين على الرأســمالي ــ . فالشعبة عبر باحثيها تقدم خدمة ثمينة لعلم الاقتصاد الإيديولوجي في الوقت الذي يتأكد فيــه بأن " الادعاءات حول " الحياد القيمي " و " المناعة من الأدلجة " و " الوضعية العلميــة " هــي مجرد دعاية لا تثبت أمام أدوات الفحص والنقد. ويتأكد ذلك من عدم البناء التطويري علــى مــا تمت محاكمته من مقولات ونظريات من منظور الإسلام، ودليل ذلك أن مسلك البحث فــي ظــل ممارسة المحاكمة النقدية تنتهي عند إما قبول المقولة أو متغيرات / عوامــل النظريــة المفســرة للظاهرة الاقتصادية / أو قبول المفهوم، وإما رفض ما سبق، أو تنتهي بعملية تعديل للتوافق مــع المنظور الإسلامي لا لبناء نظري ومفاهيمي مستقل يمكن أن يعبر عنه بكل استقلالية بأنه يمثــل علم الاقتصاد الإسلامي. ومما يؤكد ما هو متأكد ــ في أعلاه ــ أن هدف تلــك المحاكمــة وإن كان متنوعا من مجموعة إلى أخرى إلا أنه لم يكن لتكوين بناء نظري ومفاهيمي لحقــل حــديث النشأة، فمن رغبة لتأكيد أفضلية الإسلام على النظم والعلوم الإيديولوجية، إلى رغبة فــي إثبــات سبق الإسلام، إلى السعي نحو إثبات الذات الضائعة والمطالبة بالحق في الاخــتلاف..... وهــذه الرغبات هي التي أدت إلى ممارسة محاكمة نقدية غير مستقرة، وهي في الوقت نفسه لا تصــنع

علما وإن كانت تمثل قوى محركة ومحرضة على صناعة العلم تتطلب تاليا تأهيلا وتكوينا منذ السنوات الأولى في مرحلة الإجازة العلمية (= البكالوريوس) وتتأكد في مرحلة الدراسات العليا التي كان من الأفضل من حيث بناء الحقل الابتعاث إلى الخارج بدلا من تلك السنوات المنهجية التي تتصرف إلى التلقينية ومن كتابات تتسم بالتدريسية وبعدم العمق النقدي فهي تنقل المعرفة الاقتصادية الإيديولوجية نقلا غير مكتمل الصحة وبعلاتها ومعلولاتها، ومن هنا كان ينبغي ـ على التسليم بجدوى تأسيس الشعبة على مستوى الدراسات العليا ـ تدريس مقرر تنبثق الحاجة إليه من تشكيل العقلية النقدية التي تعي الجذر الفلسفي للعلوم الإيديولوجية تتكون محاوره من نظرية المعرفة ونظرية الوجود ونظرية القيم كما هي في الفكر الإيديولوجي، لغاية التعرف على المنطق الداخلي لتطور تلك العلوم وعلى النواة الصلبة وما يحيط بها من دوائر تمارس تأثيرها في بنية تلك العلوم وصولا إلى الحركة الجدلية التي تحكم مسارات التطور العلمي،ولتؤسس قدرات بنائية تستطيع أن تولد بدائل معرفية متأصلة تأصيلا إسلاميا في شكل حقول علمية متخصصة ومنها علم الاقتصاد الإسلامي. ومما يعزز من قوة تلك المقولة هذه الصيغ الاستفهامية ومنها: كيف يمكن ممارسة النقد لفكر لم يتم فهمه واستيعابه من جهة، ولم يتم الاطلاع على المراجعات الفكرية والناقدة لذلك الفكر ؟ ومما تجدر الإشارة إليه هنا تلك المفارقة المدهشة حيث التناول الواسع لتنظيم العلاقة مع علم الاقتصاد الإيديولوجي في بعده الرأسمالي، وتحت تبريرات الانفتاح والمرونة وعدم الانغلاق الفكري وتوسيع الآفاق ونحو ذلك من تعبيرات هي اقرب للشعارات تردد ليتستر بها عن كشف عورة الضعف والعجز الفكري والتحرر العقلي من تبعية راسية على الفكر التأصيلي. بل وكيف يمكن الوثوق في مصداقية تلك المحاكمة، وهي تبنى على معرفة سطحية مبتسرة ومقولات قديمة ؟ بل كيف يمكن الاعتماد على نتائج محاكمة لفكر اختزل مرجعيا في عدد من الكتابات العربية التدريسية التاريخية ؟. ودعنا ننتقل من الصيغ الاستفهامية إلى الصيغة التقريرية حول الجدوى العلمية أولا والعملية ثانيا من ممارسة محاكمة يقال أنها نقدية بدون تأهيل وتكوين مسبق لموضوع المحاكمة، ولنبدأ بتقرير أحد كبار الممارسين للنقد المنهجي لفكر مضاد، فهذا الغزالي عليه رحمة الله يقول " فابتدأت بطلب كتبهم وجمع مقالاتهم، وكان قد بلغني بعض كلماتهم المستحدثة التي ولدتها خواطر أهل العصر، لا على المنهاج المعهود من سلفهم، فجمعت تلك الكلمات ورتبتها ترتيباً محكماً مقارناً للتحقيق، واستوفيت الجواب عنها حتى أنكر بعض أهل الحق مني مبالغتي في تقرير حجتهم فقال: "هذا سعي لهم"، فإنهم كانوا يعجزون عن نصرة مذهبهم بمثل هذه الشبهات لولا تحقيقك لها وترتيبك إياها. وهذا الإنكار من وجه حق، فقد أنكر أحمد بن حنبل على الحارث المحاسبي – رحمهما

الله- تصنيفه في الرد على المعتزلة. فقال الحارث "الرد على البدعة فرض"، فقال أحمد: نعم، ولكن حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها، فبم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه ولا يلتفت إلى الجواب ويفهم كنهه؟ وما ذكره أحمد حق، ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر. فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب عنها إلاّ بعد الحكاية. نعم، ينبغي أن لا يُتكلَّف لهم شبهةٌ لم يتكلفوها، ولم أتكلف أنا ذلك، بل كنت قد سمعت تلك الشبهة من واحد من أصحابي المختلفين إليّ، بعد أن كان قد التحق بهم وانتحل مذهبهم، وحكى أنهم يضحكون على تصانيف المصنفين في الرد عليهم أنهم لم يفهموا حجتهم بعد. ثم ذكر تلك الحجة وحكاها، فلم أرض أن يُظَنَّ فيَّ الغفلةُ عن أصل حجتهم فلذلك أوردتها، ولا أن يظن بي أني -وإن سمعتها- لم أفهمها، فلذلك قررتها. والمقصود أني قررت شبهتهم إلى أقصى الإمكان، وأظهرت فسادها بغاية البرهان". وعلى المنهج نفسه يسير ابن حزم فيؤكد أنه لا يمكن التعامل مع فكر الآخر بطريقة صحيحة وعادلة دون فهمه واستيعابه بل والوعي التام به حتى على مستوى الممارسة المعاشي، كما أننا نلحظ أن تلك المحاكمة ــــــــــــــ النقد لم تستفد من عمليات النقد المنهجية والعنيفة للفكر الاقتصادي الإيديولوجي في بعده الرأسمالي وذلك من قبل الدراسات الماركسية حيث قدمت هذه الدراسات إسهاما نقديا للنظريات الاقتصادية من منظور الإيديولوجية الرأسمالية، وقوة ذلك النقد وجودة تلك الإسهامات جاءت في جزء كبير منها على فهم عميق لأصولها ومسلماتها وغاياتها ولبنائها الداخلي وتماسكها المنطقي وصلاحيتها لواقع المجتمعات الأخرى ونحو ذلك، وهذا ما يجعلها تفترق كثيرا عن نشاط المحاكمة الذي يتناول ظاهر الفكر / المقولة، بل وقد استطاعت تلك الدراسات في تعزيز وتدعيم البديل الماركسي علما ونظاما، وهذا أيضا ما لم تستطع أنشطة المحاكمات أن تصل إليه. فكان لابد من أن يشكل النقد المنهجي من منظور الماركسية معينا للممارسة النقدية التي تعيد قراءة الظاهرة الاقتصادية وفق منظور الاقتصاد الإسلامي وبآليات وفروض ومفهومات نابعة من جسد الاقتصاد الإسلامي الذي لم يتكون إلى حد الآن بشكل متكامل. وهكذا يمكن القول بإن نتائج ذلك النشاط على مستوى الشعبة يعاني من نقائص كبيرة من ناحية مستواها المنهجي والنظري، ومن جهة ملاءمة محتواها المعرفي لحقل الاقتصاد الإسلامي ولواقع مجتمعي إسلامي.

هـ-٤- أن نشاط المحاكمة ــــــــــــــ النقد اتسم بالمتناقضات ومنها: التناقض الذي يقع فيه الباحثون الذين يسلكون أحد المسارين في عملية البحث العلمي عندما يستخدمون منهجية المحاكمة ــــــــ النقد بهدف تشكيل المقولات والنظريات التي يرون أنها تعبر عن علم الاقتصاد الإسلامي، في الوقت الذي يقرون فيه ابتداءا بالاختلاف الجذري سواء من حيث

المنطلقات والأسس المنهجية والأطر المعرفية والوجودية أو من حيث الغايات أو من حيث ظروفها التاريخية، ويدركون أن ما تضمنه العلم يأتي انعكاسا لتلك المنطلقات والأسس والخصائص المنهجية، وهي على تناقض كبير مع علم يبنى على التوحيد مما يميزه بنسق داخلي خاص يحكم بناءه المفاهيمي والنظري والمنهجي. وفي هذا رد على هذا التوجه من وجه القيام بعملية تأليف تجمع المفضلات من الفكر الاقتصادي الإيديولوجي لتستزرعه في جسد الاقتصاد الإسلامي الذي يرفض ولو بعد زمن من تلك العملية ذلك التشويه والتناقض.

هـ-٥- ومن التناقضات أن الفكر لاقتصادي الإيديولوجي لارتكازه على مبدأ الصراع، ولاستمداد تصوراته من الرؤية الكلية المادية في حالة من اللاستقرار ويعاني من أزمات خانقة على مستوى تلك الرؤية أولا وعلى مستوى الواقع بالنسبة للفكر الاقتصادي ثانيا، ودليل ذلك التحولات الكبيرة التي تحدث حتى في مجال التنظير، ومع ذلك فإن نشاط المحاكمة يعزز من صحة وسلامة مقولات ونظريات بعضها قديم جدا فقدت صلاحيتها في مواقع إنتاجها، وبعضها الآخر لم يتم اختباره والتحقق منه تجريبيا،وحتى ما تم اختبارها تجريبيا وعلى واقع اقتصادي محدد فهي من زاوية لها واقع قد لا تصلح وقد لا تصدق في واقع آخر، ومن زاوية أخرى فإن هذه النظريات تشمل في الأساس على فروض وافتراضات وأطر تفسيرية...، وكل ذلك يعني منهجيا أن تلك النظريات معرضة باستمرار للتعديل والتبديل بل وللاستبعاد لتصبح من تاريخ العلم، فإذا أضفنا إلى ذلك المراجعات الفكرية والتي امتدت إلى ساحة العلم ــ وأصبحت تكتسب مزيداً من المركزية والمصداقية ــ، وهي مراجعات تكشف عن الاختلالات المعرفية والأخلاقية في حقول المعرفة العلمية، وتشهد على مدى عمق الأزمة المعرفية في الفكر الغربي والتي تتشابه مع الأزمة التي تواجه الماركسية نظرية ومذهبا ونظاما. نقول إن مشكلة المحاكمة في نسبها إلى الإسلام بناء على أن معايير المحاكمة هي الإسلام مجسدة في القران والسنة النبوية وفي استنباط الفقهاء والعلماء منهما هذا من جهة ومن جهة ثانية وهي تأكيد لتلك المقولة فإن ممارسة المحاكمة في جزء من واقعها جاء على ظاهر الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، أي إن منطقة التعامل تمت فقط على المقولات النهائية سواء في شكل النظرية أو في شكل العوامل والمتغيرات التي تتحدد من خلالها سلوك الظاهرة الاقتصادية موضوعة المحاكمة، وكان من نتائج ذلك إما القول بسبق الإسلام و إما القول بقبول الإسلام لموضوع المحاكمة، وهنا تكمن الخطورة وسبب هذه الخطورة عدم الوعي العلمي بالمسلمات والافتراضات والأطر المعرفية التي تقوم عليها تلك المقولات في بعدها الاقتصادي، وعدم التعمق النقدي للأسس الفلسفية (= الانطولوجية + الابستمولوجية + القيمية) التي يعتمد عليها في بناء العلوم ونموها، والتي تجري

في صميم المفاهيم والافتراضات المكونة للنظريات التي يدعى بعلميتها، ومن هنا لم تستطع تلك المحاكمة من استيعاب نتائجها في جسد المعرفة الاقتصادية الإسلامية، ذلك الجسد الذي لم تكتمل ماديته، ومن المفارقات المدهشة أن دراسة الظاهرة الاقتصادية وفق ذلك النشاط تتم من منظور الاقتصاد الإسلامي وهو منظور غير مكتمل الولادة ؟!!. ونكتفي بالقول بأن نشاط المحاكمة ـــــــــــــ النقد اتجه وجهة نحو محاكمة للفكر الاقتصادي الإيديولوجي في شقه الرأسمالي دون الاهتمام بالبناء المنهجي والنظري لحقل حديث النشأة.

٤ ــ التوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية:

لقد تسببت التصورات المتعددة لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد إلى تأثيرات عكسية على الأقل من حيث أهداف التأسيس لشعبة كان ينبغي أن تعنى بالدراسات العليا في مجال الاقتصاد الإسلامي بتغذيته والعمل على نموه المعرفي وتطوره المنهجي، وكان خلف ذلك التعدد في التصور أعضاء الهيئة التدريسية، ومما يؤكد ما تأكد سابقا ــ هذه المرحلة التي كغيرها لا تتخذ من الزمن نقطة بداية ولا نقطة نهاية، بل مرحلة تتحدد بالأشخاص وبفكرهم وتنتهي عند الأشخاص وأفكارهم. فمرحلة التوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية تعكس تأثيرات شخصية ذات انتماء تخصصي ينزع نحو تغليب الاستخدام التقني المنهجي في دراسة الظواهر الاقتصادية، نظرا إلى ما تحققه من نتائج الدقة والموضوعية وغير ذلك من مبررات نحو الإيمان بجدوى ذلك التوجه. كما أنه يوصف كغيره من التوجهات السابقة بعدم وضوح معالمه وتكامل تصوراته حتى على المستوى المنهجي، بل أنه لا يعد إلا محاكاة للتطورات التي لحقت بعلم الاقتصاد الإيديولوجي في شقه الرأسمالي.

أ) مضمون التوجه :

نلحظ من هذا التوجه أنه ليس كسابقيه من حيث الولادة لتصورات تنزع إلى التفرد على الأقل من زاوية الصواب والمصداقية، وتحاول أن تهيمن على الساحة العلمية عبر دعاوى التأصيل الصحيح، ولهذا تدخل في نزاع حول أن ما يفعله الآخرون غير مجدي، وفي كثير من الأحيان تظهر نتائج النزاع إما في التعايش وكل حزب بما لديه فرحون، وإما بإحلال تصور محل آخر، إلا هذا التوجه فقد ابتعد عن ذلك النزاع التنظيري وتصور أن مناهج البحث المستخدمة في علم الاقتصاد الإيديولوجي التي حققت نجاحات ملموسة تعد مناسبة لدراسة الظواهر الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي. ولعل من المتسع القول بأنه لم يكن للتخصص الدقيق الذي ينتمي إليه المساهمون بالعمل وفق التقنيات المنهجية في داخل الشعبة من دور نحو تشجيع الباحثين (حسب تسميتي لهم) بالشعبة، إلا الدور المهني في أبحاثهم

ودراساتهم، وكان الدور الأهم في ممارسة ذلك النشاط إيمانهم بأن الذي يحقق علمية الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الاستخدام المنهجي، ولهذا كان ترديد وما بعد، أي وما بعد ما تم وتحقق على مستوى الشعبة من رسائل في حقل الاقتصاد الإسلامي، وما بعد من توجيه النقد لتلك المنجزات من قبل المشتغلين في مهام الإشراف وشكوى البعض من مزاحمة التخصص الفقهي والأصولي لتخصص الاقتصاد، وما بعد القراءات للدراسات في الحقل من خارج الشعبة. ما بعد ذلك كله هل تمكنت تلك المنجزات من تشكيل البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي ؟ وهل ساهمت بقراءة الواقع؟ لم تكن تلك الطروحات النقاشية تمثل مرحلة مراجعة، بقدر ما كانت تعلن عن نوع من المعارضة لمسلك البحث في حقل الاقتصاد وفق تصورات رأى البعض فيها تفلسفا ورأى البعض الآخر عودا إلى الوراء، في الوقت الذي يشهد فيه حقل الاقتصاد الإيديولوجي قفزات تطورية في بعده المنهجي حيث استخدام الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية في منهج البحث الاقتصادي، والتي كان لها الدور الأكبر في تحقيق النجاحات الملموسة على صعيد الفكر الاقتصادي والواقع العملي، لأنها اتجهت إلى الواقع الميداني بدراسة وتحليل المشكلات والظواهر الاقتصادية ولأنها تسعى إلى إيجاد حلولٍ عملية قابلة للتطبيق وتتمتع بالواقعية، وبالتالي فإن محاكاة هذه المنهجية توظيف يسهم في علمية الحقل. ولهذا أيضا لم يهتم أنصار هذا التوجه بالتنظير لعملية التأصيل من جهة ولم يعطوا اهتماما بتحديد مواقف من القضايا ولاسيما المنهجية منها، فذهبوا مباشرة إلى تناول الموضوعات في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، وذلك وفق المنهجية الرياضية، وجزء كبير من المستظلين بظل هذا التوجه توجهوا نحو الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الإسلامي وبصفة خاصة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات تلك البلدان، وبدء العمل على جمع المعلومات والبيانات وتفريغها في أشكال هندسية وتحويلها إلى كم من الأرقام، وتحليلها عبر الأساليب الإحصائية، ثم إبداء التوصيات في مطالب بالتكامل وبالاتحاد والأخوة الإيمانية ، واعتبر أنها بذلك النشاط تسهم في تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في حقل الاقتصاد والممارسة المعاشية من جهة، وتبني بناء علميا.

ولقد عاش هذا التوجه نوعا من التحولات حول أيٍ من التقنيات المنهجية أكثر جدوى من حيث علمية الحقل، فبدأ التوجه بالاستخدام الرياضي، ثم تحول إلى الاستخدام الإحصائي، وفي طور أكثر تجددا بدأ التفضيل لاستخدام منهجية الاقتصاد القياسي، وكان لكل طور / تحول شخصية تحاول توطيد علاقة الحقل بالقياس والتكميم، باعتبار أنها الضمانة لتقدم الحقل نحو علميته. وقد تمثل ذلك التوجه في عدد من الرسائل.

وبالاطلاع على أفكار الأشخاص ومقدمات الرسائل يظهر رغبة في تبني منهجية علم الاقتصاد الإيديولوجي والمتمثلة في الاستخدام التقني المنهجي في دراسة الظواهر الاقتصادية — نظرا لما سيحققه ذلك من كسب حقل الاقتصاد الإسلامي المشروعية العلمية، ولكن دون الانطلاق من إطار نظري إسلامي يمكن من خلالها تفسير ما تم جمعه من المعطيات الواقعية.

ولعل من المتغيرات التي أسهمت في التوجه نحو الاستخدام لتقنيات منهجية في البحث الاقتصادي الإسلامي، ذلك الانشطار بين من يرون أن الأجدى توجيه الاهتمام إلى التنظير سواء عبر توظيف علم الفقه في الجانب المالي أو عبر نقد مقولات ونظريات علم الاقتصاد الإيديولوجي في صورته الرأسمالية، وبين من يذهبون إلى أن الاهتمام بالواقع من خلال المشكلات الاقتصادية التي تواجه بلدان العالم الإسلامي، ومن ثم تقديم حلول من منظور الاقتصاد الإسلامي سيسهم في إبراز نجاعة هذا الحقل، ومن هنا اتجه النظر إلى استنطاق الظواهر والمشكلات عبر تقنيات منهجية تمثلت في المناهج الإحصائية و التحليل الرياضي، وقد يلحظ من هذا التوجه تركيزه على البعد السياسي باعتبار أن أزمة الأمة هي في واقعها السياسي والاقتصادي.ويمكن لنا القول بأنه توجد مجموعة من المحفزات التي ترابطت معاً لتمثل أرضية واقعية لظهور هذا التوجه، وهذه المحفزات هي:

أ ــ أفكار الأعضاء الوافدين على الشعبة والمتخصصين في الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، التي كانت محرضة للباحثين (= طلاب الشعبة) على أن يسلكوا في تناولهم المنهجي لموضوعات رسائلهم المناهج القياسية، والتخلي عن الجدل المهدر للجهود في كيفية التنظير في حقل الاقتصاد الإسلامي.

ب ــ تأثير المؤسسين من أبناء العالم الإسلامي وبالتحديد من القارة الهندية الذين كانت لهم إسهامات عبر تناول الظواهر الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي بالمنهج الكمي / القياسي .

وقد نلحظ من (أ + ب) القناعات الإيمانية لدى الممارسين للتقنيات المنهجية في حقل الاقتصاد والمتمثلة في أن استخدام المناهج القياسية والتحول من التعبيرات اللغوية ومن البحث الكيفي إلى التعبير عن النتائج في البحث بأشكال رياضية وإحصائية تنبي عن اختبارية لأي من المتغيرات ذي دلالة إحصائية معنوية، وبالتالي رسم توصيات تكون أقوى فاعلية وأكبر مصداقية لصناع السياسات الاقتصادية، ومن هنا يبرز تفضيل اتباع ذلك التوجه حيث النفعية والواقعية، وهما مصدرا المشروعية العلمية.

ج ــ ردود الفعل العنيفة في بعض الأحيان والأقل حدة على نتائج الدراسات العليا ممثلة في الشعبة، سواء من حيث اختيار موضوعاتها أو من حيث منهجية التناول العلمي للموضوعات. وللتمثيل فإن ردة فعل شريحة من العاملين في حقل التأصيل الإسلامي للعلوم يصفون تلك النتائج بأنها بعيدة عن قضايا الواقع، ولهذا كانت المطالبة بالنزول إلى الواقع المجتمعي سواء في شكل فردي أو في شكل مجموع.

د ــ الانتشار الواسع لاستخدام منهج الاقتصاد القياسي.

هــ ــ تأثيرات المؤسسات العلمية ممثلة في مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي ويمكن تمثيلها هنا في معهد البحوث بالبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

و ــ الوقوع تحت تأثير الرؤية الذرائعية في مجال العلوم.

وقد هدف التوجه نحو الاستخدام التقني المنهجي إلى تحقيق الغايات الآتية وأهمها :

أ ــ التركيز على المنهج العلمي خصوصاً التعريفات الإجرائية المتعلقة بالواقع، والفروض التي لابد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

ب ــ إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي تم التوصل إليها في علم الاقتصاد الإيديولوجي .

ج ــ الرغبة الصادقة في كسب المشروعية العلمية للحقل.

د ــ مسايرة التطورات التي لحقت بعلم الاقتصاد الإيديولوجي، ولعل أكثرها هيمنة انتشار منهج الاقتصاد القياسي.

هــ ــ الاستجابة للحاجة لدراسات واقعية يمكن عبرها التعبير عن وجهة نظر مختلفة و / أو من منظور ثالث (= الاقتصاد الإسلامي).

و ــ تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في الممارسة البحثية.

ز ــ ومما يمكن القول به استنتاجا أن الباحثين الذين عملوا وفق لهذا لتوجه على اختلاف حول الهدف ففريق أراد من دراسته العلمية البناء في مجال التحليل، في حين أن الفريق الآخر قدم أولوية المجتمع عبر حلول مشكلاته الاقتصادية على البناء العلمي.

ولقد استطاع هذا التوجه عبر أعضاء الهيئة التدريسية توجيه اهتمامات الباحثين (= طلاب الشعبة)إلى دراسة السلوك الواقعي للظواهر والمشكلات الاقتصادية كما هي حادثة في

اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي، ونتيجة لهذا التوجيه تم تحول اهتمامات الباحثين إلى اختيار موضوعات تطبيقية تمت معالجتها منهجيا عبر أساليب الإحصاء والطرق الرياضية

ب) الأبعاد المنهجية :

كما سبق وأن ذكر من أن أنصار هذا التوجه قد وجدوا في واقع نشاطات الشعبة ما يمكن التعبير عنه بأنه واقع لا يبني علما ــ ولكنها نتائج إما في مجال فقه المعاملات المالية وإما في مجال النظام ــ وحيث أن الأهم حسب أهداف أي حقل حديث النشأة التوجه نحو البناء العلمي لمفاهيم ونظريات وقوانين ونحو ذلك مما يشتمل في الخطاب العلمي، وحيث إن ذلك الواقع بضعفه وعجزه، وبكلاهما يظهر أن السبب هو في أزمة تتجسد في المنهج السائد في إجراء الرسائل في كلا التصورات التأصيلية لحقل الاقتصاد، وأنه للخروج من هذه الأزمة المنتجة لذلك الواقع كان لابد من البحث عن منهج علمي يمكن عبره تشكيل دراسات علمية تسهم في بناء نظري ومنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي. وقد كان من شأن هذا أن يوجد عبر تكوين علمي للباحثين، يتجسد في مقررات تدرس الإحصاء والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي في الخطط الدراسية للسنوات المنهجية في الشعبة، وحيث أنه لم يوجد ذلك التكوين، فقد تم البحث عن موضوعات يتم تناولها بمنهج القياس الكمي يقوم بها بعض الباحثين.وكانت تحفز الباحثين بتبني تلك المنهجية التوقعات سواء بشأن النتائج التي ينتهي إليها البحث من حيث الوضوح والقبول، أو بشأن التحرك بحقل الاقتصاد الإسلامي إلى مرحلة تتسم بالاستقرار والانتظام والتراكمية.

ويمكن تحديد الأرضية الابستمولوجية للتوجه نحو الاستخدام للتقنيات المنهجية في النقاط الآتية: ــ

١ ــ التأثر الكبير بعلم الاقتصاد الإيديولوجي على الأقل في بعده المنهجي، والذي تشكله الرؤية الكلية المادية حيث تصور العلم على أنه المعرفة المنظمة والمنتجة عبر وسائل الملاحظة وتقنياتها الحديثة، والمختبرة عبر عمليات التحقق بالرجوع إلى الواقع حتى ولو كان ذلك الواقع منحرفا، فالانحراف والإصلاح والتقويم عملٌ يؤثر على علمية المعرفة، ولهذا كان من فضائل المناهج الكمية والمنقولة من دائرة العلوم الطبيعية ــ في بعض حقولها ــ أنه ينتج معرفة علمية

تتصف بالدقة والموضوعية والحياد، لأنها نتاج قراءة ما هو كائن عبر التقنيات المنهجيـــة التـــي باستخدامها يتخلى الباحث عن منظومته الثقافية بمعتقداتها وقيمها ورؤاها المذهبية،وهو ما تردده الفلسفة الوضعية المنطقية في سعيها نحو الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالـــة مماثلـــة لحالـــة العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية، والتجريب، والتعميمات الكلية، والحياد القيمي، والقـــدرة على صياغة نظريات عامة، والقدرة على التحكم بالظواهر. ولعل الافتتان بمثـــل هـــذه النتـــائج وعبر ممارسات بحثية عالية التقنية والكفاءة هو الذي دفع أنصار هذا التوجه إلى أفضلية تبنـــي تلك المنهجية العلمية ــ بالمقاييس الوضعية ــ.

٢ ــ الاتجاه نحو استخدام أكثر عمومية للقياس الكمي للظواهر موضوعة البحـــث، وقـــد اتخذ هذا شكل الإحصاءات أو التحليل الرياضي للظواهر والمشكلات الاقتصادية.

٣ ــ الاهتمام الشديد بالواقع التجريبي وحصر المعرفة في ما ينص عليه المنهج القياسي.

٤ ــ إن دراسات هذا التوجه ذات طبيعة عملية، هدفها تقديم البدائل على مستوى الحلـــول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي.

٥ ــ التركيز على المنهج العلمي خصوصـــاً التعريفـــات الإجرائيـــة المتعلقـــة بـــالواقع، والفروض التي لابد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

٦ ــ إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها.

وهكذا يؤكد هذا التوجه الحالة الجدلية الجديدة في تاريخ الشعبة والأحداث التـــي شـــهدتها تصورات التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، والتي تكرر ادعاءات بإعادة التأسيس والبناء مـــن جديد .

ج) محاكمة التوجه إلى هدف الاستقلال في بناء علم للاقتصاد الإسلامي:

نلحـــظ تشـــابها بـــين وضـــعية الدراســـة العلميـــة للظـــواهر الاجتماعيـــة وفـــق الفلســـفة الوضـــعية وبـــين وضـــعية التوجـــه نحـــو الاســـتخدام المنهجـــي التقنـــي مـــن حيث التحـــرر مـــن الدراســـة مـــن منظـــور قيمـــي وفقهـــي وبمـــنهج أصـــولي وممارســـة نقديـــة تختـــزل فـــي محاكمـــة قيميـــة، وكـــذلك الرغبـــة فـــي إيجـــاد معرفـــة علميـــة فـــي حقـــل لـــم تســـتقر أوضـــاعه العلميـــة، ويمكـــن أن يصـــدق عليهـــا مصـــطلح " علـــم الاقتصاد الإسلامي "، ولهـــذا ســـارعوا فـــي محاولـــة لإنقـــاذ مســـيرة البحـــث فـــي حقـــل حـــديث بتبنـــي المنـــاهج الكميـــة " المتميـــزة بالدقـــة "، وطـــالبوا عبـــر محفـــزات النجـــاح

وهيمنة التقاليد العلمية الصارمة التي تقيس قيمة الدراسات بمنهجيتها التجريبية، والتي تضفي المشروعية العلمية بالمدى الذي تستخدم فيه المناهج القياسية الأمر الذي أدى إلى انتشار واسع لتلك المنهجية في مجال الدراسات الاقتصادية الإيديولوجية، ولعل الخطورة في هذا التوجه التسليم بنتائج التمسك بهذه المنهجية التقنية من حيث ما يمكن الاعتراف بأنه علم / أو لاعلم، وما يترتب على ذلك من التفريق بناء على التحديد الوضعي للعلم ـ بين الواقع والقيمة، ومن ثم بين المعرفة العلمية والمعرفة الدينية، حيث أن العلم لا يتعامل إلا مع الواقع وينتج المعرفة العلمية ونحو ذلك مما هو معروف عن الفلسفة الوضعية بتطوراتها المختلفة. وهذه النتائج / أو المترتبات قد لا يمكن الانفكاك منها تحت القول بإدراك ذلك والوعي به، ومن ثم عدم التسليم به. ولعل مما يوسم تلك المحاذير بالواقعية سيطرة فكرة فصل علم الاقتصاد الإسلامي عن العلوم الشرعية، وهو ما يفهم ـ بحسب كل قارىء ـ من رؤية العوضي عندما جعل العقل منهجا تستكشف عبره المقولات العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية (= نظرية / قانون)، وهو المعيار الذي على أساسه يمكن التفريق بين علم الفقه الاقتصادي / المالي وبين علم الاقتصاد الإسلامي، وكذلك يمكن القول بأن التوجه نحو دراسة الظاهرة الاقتصادية بحزمة من التقنيات المنهجية يعتبر ركيزة أساسية في بناء علمية العلم وقوى محركة لنمو العلم، وعلى النظام سواء تجسدت في مجموعة من القواعد العقدية أو القيمية أو الشرعية أن تتدخل لتقول قولتها التصحيحية، على أن ذلك الدور التدخلي يبقى في مجال آخر من شعب حقل الاقتصاد، ومما قد يؤكد ذلك ويعمل على تحويل تلك المحاذير إلى مخاوف أن الهدف الذي يسعى إليه أنصار هذا التوجه هو: إرساء الدعائم العلمية في مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي، وهو الغاية التي يسعى إليها المشتغلون في الحقل ولكنهم يختلفون في كيفية الوصول إليها فمنهم من يرى أن المنهج العقلي يحقق العلمية ويتوافق مع المرحلية التي تمر بها واقع مجتمعات المسلمين، في حين يرى أنصار هذا التوجه أن المناهج الكمية هي الموصلة إلى تلك الغاية.

وبالتماشي مع الادعاءات التي ترددها الفلسفة الوضعية عبر تطوراتها المختلفة من موضوعية وحيادية العلوم الاجتماعية إذا احتذت بمنهج العلوم الطبيعية فقد تم الرد عليه وبيان تهافت حججه من داخل بناء دعواه ومن خارجه (= اختلاف طبيعة الظواهر الإنسانية عن الطبيعية مثلا). وقد ثبت عدم واقعية الحياد ولعل من أهم الأمثلة في تخصص الاقتصاد ما قام به الاقتصادي الانجليزي كينز فاعترافه بوجوب تدخل الدولة كان حماية في الأصل لإيديولوجية النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تعرض لهزة في بنيته التحتية (= الحرية الاقتصادية الميكانيكية) بعد تعرضه لأزمة اقتصادية (= الكساد الكبير) وهكذا يمكن أن نرى أن الأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي ولاسيما المالية منها وآخر ما حدث وليست الأخيرة ــ لأن النظام يحمل فيروس دماره ــ أزمة الائتمان العقاري تكشف في المقام الأول عن ضعف بنية النظام التي هي عودة إلى نواته الصلبة (= الحرية الاقتصادية الميكانيكية) والتي جاءت بمثابة الوصفة العلاجية لأزمة اقتصادية جمعت بين التضخم والركود (= التضخم الركودي) وكل الوصفات تعبر عن المحافظة على الإيديولوجية الرأسمالية حتى في حركة الرأسمالية الإصلاحية، نقول أن تلك الدراسات والنظريات تتمحور على محور إيديولوجي، وبالتالي فلا يمكن القول بحيادية العلم حتى على مستوى المنهج التقني الذي أخذ طابعا عالميا يتستر به علم الاقتصاد الرأسمالي عن البحث التنظيري النقدي لنظرياته والتي بالفعل تتعرض لنقد عميق... فحتى التحريض على الاستخدام المنهجي التقني يعبر عن موقف قيمي بل إيديولوجي، وهذا ما يؤكده علم اجتماع المعرفة حيث دراسة كيفية إنتاج المعرفة، فلا داعي إلى ترديد الحيادية والموضوعية حتى على مستوى منهجي فالملاحظة الحسية وهي من معالم منهج الفلسفة الوضعية لا يمكن أن تكون محايدة أو كما قال " جون ديوي " بل أن الثورة في علم الإحصاء تكشف عن أخطاء كانت بمثابة المعتقدات التي لا يمكن تناولها إلا بالتسليم، بل وأقيمت عليها نتائج علمية اعتبرت في شكل قوانين موضوعية، وهذه النتائج تفقد الثقة الكبيرة في التحليلات الإحصائية والرياضية وعلى العموم مناهج القياس الكمي، وفي هذا تبرير كاف في عدم إمكانية توظيف نتائج ومقولات تلك العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد الإيديولوجي الرأسمالي حتى ولو تم تطعيمها تطعيما إسلاميا كما يذهب إلى ذلك أنصار التوجه النقدي في أحد خطوط إنتاجه في بناء علم الاقتصاد الإسلامي، ويتعزز ذلك الموقف بدلائل الواقع والتنظير حيث انقسام علم الاقتصاد باعتبار إيديولوجي إلى علم الاقتصاد الرأسمالي وعلم الاقتصاد الماركسي وهكذا بقية علوم الإنسان والاجتماع، وهو الأمر الذي يعني أن معظم النظريات في القسمين ذات طابع فلسفي كما أن الفروض التي تتضمنها تلك النظريات تقف على رؤية قيمية

سواء على مستوى فكر الباحث أو على مستوى ثقافة المجتمع الذي يعمل فيه الباحث وتلك التي تتعلق بالأسئلة الفلسفية الكبرى من حيث طبيعة الإنسان والكون وما وراء الطبيعة والدين والخلق والبعث ونحو ذلك مما يندرج في الرؤية الكلية التي تمارس تأثيرها حتى على مستوى التحليل العلمي ومن ذلك كيف يمكن فهم انكسار منحنى الطلب بدون النظر في آيات النهي عن الإسراف ـ والذي تم تعريفه في الفقه تعريفا كميا ـ وفي المقابل السلبي كيف يمكن الأخذ بمفهوم المنفعة كما هي في فلسفة بنتام ـ وهو المفهوم الذي يأخذ مساحة كبيرة عبر التحليل العلمي في مدراس الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، والتي رفضها كينز ووصفها بالعبثية ـ ؟!ولهذا فإن من الخطأ عملية المقاربات التي تتم بين مفهوم المنفعة ومبدأ المصلحة، لاختلاف جذر تأسيسهما فالنفعية قامت على أساس وضعي مادي يتحكم في تحديد مساراتها العقل المصحوب بالهوى الغالب، في حين أن المصلحة ترتكز على الوحي ومحدد غاياتها، وهو ما يجعل من المصلحة مبدأ لا يعرف التقلب تبعا لمزاجية أو بالأصح تبعا للهوى. وهذا وجه من وجوه الخطأ في المقاربة بين المفهوم والمبدأ. ومن هنا فإن منظري التأصيل الإسلامي للعلوم يرفضون أي منهجية تقصي البعد الديني وما يستمد منه من قيم، بل يرون أن الخلل الهيكلي في تلك العلوم والأزمة المنهجية هي بسبب ذلك الإقصاء الذي خسر به الإنسان والإنسانية والتخصصات العلمية خسارة كبيرة تمثلت في فقد مصداقية وفقد الثقة والتقلب وعدم الاستقرار لإعلاء النوازع الحيوانية على الفضيلة الإنسانية، وقد أصبح يتفق معهم كثير من عقلاء الإيديولوجيات المختلفة، وشاهد ذلك الأزمة التي أنتجها التعامل الكمي مع الظاهرة الإنسانية، ولذلك فمن الخطأ إعادة تشكيل الأزمة في حقل الاقتصاد الإسلامي عبر منهجية استطاعت أن تجزئي الظاهرة وتحولها إلى أرقام وتتعامل معها بالرموز وتعالجها بالمعادلات الرياضية والإحصائية، ولكنها فشلت بسبب ذلك التجزئى في التحكم في الظاهرة، وهذا كله وغيره مما هو متداول في مسيرة الدراسات الإسلامية لحقول المعرفة المختلفة، دفع وقاد المشتغلون في التأصيل الإسلامي إلى البحث عن منهج تكاملي يجمع بين قراءاتين موضوعويتين (= قراءة الوحي وقراءة الواقع) وفي قراءة الواقع يمكن استخدام المناهج التي تنتج معرفة / علم نافع، فغاية العلوم في إطار نظرية التأصيل تختلف عن الغاية في تلك العلوم الإيديولوجية التي نشأت على مبدأ الصراع بدءا من الصراع بين اللاهوت الكنسي المحرف وبين العلم، وسعت إلى تكريس ذلك الصراع وتمدده حتى على مستوى الكون / الطبيعة، فكانت الغاية في مستواها الظاهري أن يكون " لنا فيزياء اجتماعية " تتناول الظواهر الاجتماعية على أنها " أشياء " مثلها مثل الظواهر الفيزيقية، تتحكم فيها القوانين الطبيعية، ولأجل الوصول إلى هذه القوانين، فعلينا أن ندرس الظواهر الاجتماعية دراسة موضوعية حيث المناهج

الكمية / القياسية، وهو ما عبر عنه أحد المتفكرين المؤثرين في تاريخ الفكـر الغربـي، أنـه " كونت " . في حين أن غاية العلوم في نظرية التأصيل ترقي الإنسان في سلم الكمال حيث الحياة الطيبة له وللمحيط البيئي الذي يعيش فيه والمسخر بأمر الله تعالى له " كالذلول " ومن هنـا فـلا يمكن أن نقيم علومنا على علاقة صراعية ليس مع " الإنسان الذئب " ـ بتعبيـر مؤسـس علـم الاقتصاد الإيديولوجي ـ ولا مع الطبيعة العدو التي تحتاج إلى " قهر " و" وإذلال " كما يـردده الفكر الغربي في مختلف حقوله المعرفية. وكذلك فإن المناهج الموصلة إلى علم نافع كانت مبينة على أسس بستمولوجية إسلامية، فإنه يجب عندها استخدامها لجدواها العملية، وقد يشـبه نقـاش الدراسات في نظرية التأصيل وبوجه خاص نظرية المعرفة الإسلامية حـول جـدوى اسـتخدام مناهج الفكر الغربي العلماني المادي في دراسة ظواهر العلوم الاجتماعية في المجتمع الإسلامي تلك المناقشات التي درات بين فلاسفة وعلماء الشريعة الإسلامية ومنهم ابن تيمية حول المنطق، وكيف قدم ابن تيمية (رحمه الله رحمة واسعة) نقدا منهجيا ومعرفيا لهذه المنهجية في الوصـول للحقائق العلمية ولاسيما في مجالات العلوم الشرعية.

ـ ومن الملاحظات التي تسجل ضد هذا التوجه نحو استخدام التقنيـات المنهجيـة، أنـه ينطلق في جمع بياناته ومعطياته ويقوم بتحليلها وفق الأسـاليب الإحصـائية، ويحورهـا إلـى معادلات رياضية، ويقوم باختبارية فروض دراسته... والخ ذلك من إجراءات منهجية، تتصـادم مع التعريفات التي تعرف حقل الاقتصاد الإسلامي من حيـث كونـه دراسـة علميـة لسـلوك الأشخاص الاقتصادية الملتزمة بتعاليم الإسلام، ودراسة للظاهرة الاقتصادية في مجتمع إسلامي. فهذا التحديد العقدي يحدد موضوع الحقل في السلوك الاقتصادي المحكوم بالشـريعة الإسـلامية عقيدة وأخلاقا وتشريعا، وعليه يقصى من دائرة التعريف والتحديد الظواهر والسـلوكيات غيـر الملتزمة بالشريعة، وحيث إن أغلبية المشتغلين في الحقل سواء أكانوا ملتزمين بتلك التعريفـات ومترتباتها المنهجية، أو كانوا ممن يرون أن الاقتصاد الإسلامي دراسة علمية معيارية لا تقـف عند حد الوصف المختزل في تعبيرة " دراسة ما هو كائن "، نقول وحيث أن غالبيتهم لا يقـرون بواقع مجتمعاتهم على أنها تنطبق انطباقا تاما على " مجتمع إسلامي " فهم بالتـالي يعترضـون على الانطلاق في دراسة الظواهر من هذا الواقع، على الأقل لأنه عمل يتصـادم مـع تعريـف العلم، وهو التعليم الذي تلقاه أولئك الباحثون، وفي هذا تناقض قد عاشها الباحثون فـي الشـعبة لتعدد التصورات لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، ولهذا لم يستطع هذا الحقل أن يصبح علما على الأقل في نظر المراقبين لتجربة الشعبة.

ـ ومن الملاحظات التي تلحظ على هذا التوجه تصادمه مع الهدف الـذي يسـعى حقـل الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقه، فالتوجه ولاسيما في صيغته الرياضية وبخطوة نحو الأمام فـي صيغة الاقتصاد القياسي يستخدم الصيغ والنظريات التي تم إنتاجها في واقع مغاير لا من حيـث منظومته الثقافية بل ومن حيث تخيله العلمي عن موضوع الظاهرة فهناك عدد مـن المتغيـرات التي يتم عزلها والتركيز على بعضها داخل ما يعرف بالنموذج،فينقل النموذج كما هو لينظر في مدى صحته وسلامته لتفسير الواقع موضوع التطبيق، وعبر عمليات التحقق قـد يصـدق ذلـك النموذج، وقد لا تكون جميع متغيراته صحيحة على واقع الظاهرة موضوع البحث، وهكذا ننتهي لا إلى تعديل وتصحيح للنموذج المستورد، بل إلى القول بأنه غير ممكن التطبيـق علـى واقـع الظاهرة موضوعة الدراسة، وينبثق عن ذلك مشكلتين. الأول:هل يمكن إدخـال ذلـك النمـوذج ضمن البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي ؟. هذا من جهة ومن جهة أخرى هل يحقـق ذلـك المسلك البحثي هدف الحقل ؟ من حيث عدم الاقتصار على الهدف الوصفي (= دراسة ما هـو كائن) بل التمدد نحو ما ينبغي أن يكون عليه وضع الظاهرة موضوعة التحليل، فحسب التحليـل الإيديولوجي ما ينبغي أن يكون معناه الرجوع إلى مرحلة اللاهوت والدين والقـيم وكـل هـذه الاعتبارات تم إقصاؤها في المرحلة الثالثة حيث العلم الوضعي كما عبر عن ذلك " ديكـارت ". والمشكلة الثانية:التبعية فها نحن نعود مرة أخرى إلى الخوض في دائرة التبعية لنظريات الفكـر الاقتصادي الإيديولوجي، بل والعمل على خدمته بتدويله، مما يحقق مزاعم موضوعيته وحياديته وعالميته.... ومن هنا فإن إدعاء الموضوعية والقول بالحيادية مزاعم لا تتعدى مجرد الدعايـة، وعليه فإن قضية منهجية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد لا تزال من القضايا التي في حاجـة ماسة إلى دراستها، بل إلى عقد ورش عمل وندوات حولها، فهي قضية مصيرية يترتـب عليهـا تحديد مستقبل دراسات الحقل، بل الحقل ذاته، وهو ما كان ينبغي على الشعبة أن تقوم به حتـى تحظى مخرجاتها بالإسهام البناء في علمية الحقل. ومما يزيد من معدل الطلب لتلك الدراسة مـا يتفق أو على الأقل ما يقبل به معظم المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي من أن معظم المناهج البحثية في حقل الاقتصاد الإيديولوجي قد قامت على منطلقات إيديولوجية ومسلمات قيميـة لهـا نظرتها الخاصة لطبيعة العالم والإنسان والحياة والعلاقات بينهما.

ـ ومن الملاحظات أيضا على هذا التوجه أن الطبيعة الابستولوجية لمناهج القياس عـدم اعترافها لعدم قدرتها على تكميم الجوانب المعنوية والتعبير بلغتها عن الأبعاد القيمية سـواء فـي وصف الظاهرة و / أو في مرحلة تفسيرها، في الوقت الذي يرتكز فيه حقل الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أساسية إلا وهي البعد الديني الغيبي والمشهودي وعلى الجانب القيمي، فكيف يمكـن

الارتكاز على هذه المناهج في بناء تنظيري ومنهجي للحقل ؟ ولعل في النقد الــذي وجــه إلـــى دراسة الزرقا في دالة المصلحة الاجتماعية عندما عبر عن الجوانب المعنوية في اشكال هندسية، ما يمكن اعتباره اعتراضا وجيها للتوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية، هذا بالإضافة إلى ذلــك الجدل والقائم إلى يومنا هذا حول مدى إمكان تطبيق المناهج الكمية في العلــوم الطبيعيــة علـــى العلوم الاجتماعية، والذي كانت نتائجه تنتهي في كثير من الأحيان بتغليب النزعة الوحدويــة (= وحدة العلم) عبر اخضاع الظواهر في حقول العلوم الاجتماعية للقوانين الفيزيائية، وذلك لاعتبار أن هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الطبيعية،(= الخطئية بالتسوية بين الظاهرة الطبيعيــة وبين الظاهرة الاجتماعية)، وفي أحيان تظهر الوقائع التجريبية فشل / عجز هذا الاتجاه المنهجي في تفسير كثير من تلك الظواهر، وهو ما قد يكون الدافع الذي جعل كينز يعتقد بعــدم إمكانيــة التعامل مع العلوم لاجتماعية بنفس المعايير الكمية المستخدمة في العلوم الطبيعية، ولا يقف ذلــك الاعتقاد عند كينز سواء من حيث الزمانية ولا المكانية بل والحقلية أيضا، ودليل ذلــك الأزمــة الخانقة التي توجه الحقول المعرفية الإيديولوجية اليوم، وهو ما يمكن إيراده هنا اعتراضا علـــى مدى جدوى التأصيل عبر المناهج القياسية، هذا جهة ومن جهة أخرى فإن التجربة العلمية فـــي النقل لنماذج نظرية من الفكر الاقتصادي الإيديولوجي مع عملية ترميم قد يسميها الناقل تحــوير وتعديل عبر عملية تفكيك وحذف لمتغيرات غير متلائمة مع الاقتصاد الإسلامي سواء من حيــث أطره المعرفية وأسسه الابستمولوجية و / أو من حيث مرجعيته العقدية والتشــريعية، نقــول أن تلك التجربة قد جوبهت بنقد منهجي أدى إلى عدم صلاحية العمل النقلي المرمم لنموذج مستورد، ولعل دراسة الجارحي واقعة تجريبية على تعزيز تلك المقولة.

ــ من الملاحظات على هذا التوجه وغيره الافتتان بالتقدم الذي تشــهده الحقــول العلميــة الإيديولوجية، في الوقت الذي يقر فيه بأن التأصيل يضفي هوية إسلامية على الحقــول العلميــة، وإزاء هذا الوضع المشكل يلجأ إلى عملية تأليفية تجمع بين التوجــه نحــو اســتخدام التقنيــات المنهجية بزعم أنه السبيل الموصل إلى بناء علم الاقتصاد الإسلامي، ولكن هذه العملية تقع فـــي أخطاء كثيرة لتنتج نتائج مشوه، وذلك أن منطلقات وأسس المجموعين متناقضتين وفـــي إحيــان متضادتين.

ــ ومن الملاحظات أن الدفع بهيمنة هذا التوجه باعتباره الطريق لتأصيل إســلامي يتســم بالعلمية في مسيرة الدراسات الاقتصادية الإسلامية سواء على مستوى الشعبة أو علـــى مســتوى العمل المؤسساتي الخارجي، سيؤدي إلى إضعاف محور البنــاء العلمــي لحقــل يتطلــع إلـــى الاستقلالية ــ بل وقوة نموه ومحرضة تقدمه ــ، إلا وهي النظرية، فالحقل فقير فـــي النظريــة

وغير متشبع بالمعطيات، وهذا بخلاف علم الاقتصاد الإيديولوجي متشبع بالنظرية يسعى إلى امتلاء بالتطبيقات، وهذا يشير إلى عدم تحديد الأولويات في العمل البحثي في الحقل، وهو نتاج افتقاد تصور وخطة تعكس التصور في عمل مبرمج ومؤسس على منهجية واضحة.

ـــ ومن الملاحظات الفنية على هذا التوجه عدم الإعداد العلمي والتكوين المهني للباحثين على مستوى الشعبة بحيث يمكن لهم أن يتعاملوا مع التقنيات المنهجية باحتراف أو على مستوى من الكفاءة التي يتطلبها هذا التعامل ـ مع تجنيب القدرات الذهنية ـ وبدون شك أن الفقر بذلك و / أو بكلايهما يفقد النتائج المصداقية ويخفض من درجة الوثوقية. ولعل هذا المأخذ من أقوى الملاحظات على ذلك التوجه الذي اراد الخروج من تلك الأزمة المنتجة لذلك الواقع بالبحث عن منهج علمي يمكن عبره تشكيل دراسات علمية تسهم في بناء نظري ومنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي. وقد كان من شأن هذا أن يوجد عبر تكوين علمي للباحثين، يتجسد في مقررات تدرس الإحصاء والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي في الخطط الدراسية للسنوات المنهجية في الشعبة، وحيث أنه لم يوجد ذلك التكوين، فقد تم البحث عن موضوعات يتم تناولها بالمنهج القياسي / الكمي يقوم بها بعض الباحثين مع عدم وجود الإعداد العلمي في تخصص يحتاج إلى زمن ليس بالطويل ولكنه بالمتوسط[١].

ـ ومن الملاحظات التي توجه إلى هذا التوجه وتبنى على الفقرة السابقة من حيث الحكم على التجربة عبر نتائجها سواء على مستوى الموضوع والتحليل أو على مستوى التفسير أنها تجربة ولاسيما في مسارها الميداني عبر الأساليب الإحصائية لم تكن قوية وذلك لعدم توفر أكبر قدر من المعلومات والبيانات، وهو ما كان يشكو منه الباحثون، ولا شك أن ذلك ينعكس على مستوى التحليل ثم التفسير، فكيف وإذا جمعنا إلى ذلك ضعف التأهيل في مجال يستقطع زمنا ومساحة زمن من عمر الإعداد العلمي للباحث ومساحة من الخطة الدراسية التي لا يمكن القول

---

(١) ولعل مما يعترض به على هذه الملاحظة من حيث عجزها عن تفسير ظاهرة استخدام بعض البحوث العلمية وتعاملها وبمستوى عالي من الكفاءة مع الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي بشكل يدعو القاري والمراقب الخارجي إلى الإعجاب بتلك الأعمال العلمية مع استغرابهما لعدم وجود إعداد مسبق لا على مستوى البكالوريس ولا على مستوى السنوات المنهجية !! وهكذا عندما تفشل رؤية في التفسير فإننا نحتاج إلى رؤية يمكن عبرها من تفسير تلك الظاهرة بقدر تطمئن فيه العقول .

بتأسيسها قبل القول بقوتها التأهيلية عبر وجود مقرر دراسي واحد. ولعل من القول بأنـــه علـــى الرغم من توجه بعض الباحثين نحو استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ومعالجتها، إلا أنها لم تسهم في البناء العلمي للحقل، بل قد يثور شك في مدى جودتها بالنسبة إلى التمكن من منهجية الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية.

ــ ومن الملاحظات التي توجه لهذا التوجه أنه يوجد اعتراف علمي بتاريخية ومشـــروطية الظواهر ولاسيما التي تتعلق بالإنسان والمجتمع وتفاعلاتهما التي تؤطر بالمنظومة الثقافية، ولهذا فإن تلك الظواهر تتسم بالتباين من منظومة ثقافية إلى أخرى بل وإلى حد ما من مجتمـــع إلـــى آخر، ومن هنا فإن استيراد النماذج القياسية وتطبيقها على واقع مغاير لواقع الظاهرة موضوعة النموذج يعتبر تشويها سواء من حيث التحليل والتفسير أو من حيث هدف بناء حقـــل الاقتصـــاد الإسلامي بناءا علميا، وذلك لأن منهجية بناء النماذج القياسية تعتمد علـــى مـــا يمكـــن قياســـه / تكميمه من العوامل والمتغيرات وتعمد ــ قسرا لعجز المنهجية / وعمدا لمنطلقات تلك المنهجيـــة ــ إلى إهمال وإغفال العوامل الأخرى والتي قد تمارس تأثيرا أقوى من العوامـــل والمتغيـــرات المادية، ومن ذلك ما يتضمنه حقل الاقتصاد الإسلامي في مجال دراسته ومنهجية تلك الدراســـة من حيث البعد الديني والقيمي، ودور الوحي في الكشف عن جوانب هامة فـــي ســـلوكيات تلـــك الظواهر، ولهذا فإن علم الاقتصاد الإسلامي علم معنوي وليس علما طبيعيا، هذا من جهة، ومـــن جهة ثانية فإن تلك الطبيعة للاقتصاد الإسلامي تقتضي أولا ــ إذا أردنا تطبيق هـــذا التوجـــه ــ القيام بصناعة نماذج نظرية عن الظواهر الاقتصادية كما رسمت من قبل الوحي وكما مورســـت من قبل الفعل الاجتماعي التاريخي، ولذلك فوائد على الجانب المنهجي وعلى الجانب المعرفـــي من حيث إدخال العوامل والمتغيرات الدينية / المعنوية / الروحية / القيمية فـــي النمـــوذج مـــع العوامل المادية، الأمر الذي يرفع من درجة الثقة ومصداقية النمـــوذج علـــى مســـتوى التحليـــل والتفسير. كما أن بناء ذلك النموذج يطهر ويحرر الدراسات في الحقـــل مـــن التبعيـــة للنظريـــة والنماذج القياسية في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، هذا بالإضافة إلى اعتبار النمـــوذج مقياســـا عندما يتم التدلي إلى واقع مجتمعي، يكون النموذج للظاهرة هو الإطار النظـــري الـــذي يوجـــه الدراسات الميدانية على واقع الاقتصاد المحلي و / أو اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي وصـــولاً إلى القوانين الاقتصادية التي تتمتع بدرجة عالية من الصدق في التعبير عن واقع الظـــاهرة فـــي النموذج و / أو على مستوى مجتمعها، الأمر الذي يمكن عبره الإسهام الفعال في بنـــاء علمـــي لحقل الاقتصاد الإسلامي، وبهذا نتخلص من العور الذي يصيب الدراسات الاقتصادية الإســـلامية عندما تتوجه نحو التقنيات المنهجية.

وهكذا قد يتضح مما سبق أن التصورات المتعددة لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد كان لها تأثير غير إيجابي في تحقيق هدف العلمية، ولهذا تحتاج الشعبة إلى عقد ورش عمل وندوات لصياغة سياسة علمية يمكن لها أن تتجه نحو ذلك الهدف.

Perception of Islamic Foundations for Economics and its Impact on the Academic Progress The Experience of Postgraduate Studies in the Faculty of *Shariah* at Umm Al-Qura University Makkah Al-Mukarramah, Saudi Arabia

Dr. Mohammad bin Hassan Al-Zahrani

Abstract. This study starts from the hypothesis that the lack of determining the concept "*elaborating the foundations of Islamic economics*" in the postgraduate studies at Umm Al-Qura University has a negative impact on the development of the field of Islamic Economics. Thus, this paper attempts to discover the perceptions behind the process of "*elaborating the foundations of Islamic economics*" and their resulting negative impact.